



Université El-Tarf
جامعة الطارف

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف



Université El-Tarf
جامعة الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID -EL- Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de
Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية: 2025/ 2024

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة ماستر

تحت عنوان:

إعادة تأهيل القطاع المصرفي الجزائري
(الواقع والرهنانات)

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تحت إشراف

♣ أوسيف عمار ياسين

من إعداد الطالبين

♣ قبلي أيوب

♣ خميس زياد تقي الدين



تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع هيكل النظام المصرفي في الجزائر، من خلال تحليل مكوناته الحالية، وتشخيص التحديات التي يواجهها، واستشراف آفاق تطويره في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة. ويُعد النظام المصرفي عنصرًا محوريًا في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال دوره في تعبئة الموارد المالية، وتمويل المشاريع، وتسهيل المعاملات الاقتصادية، إضافةً إلى تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد كشفت نتائج الدراسة أن النظام المصرفي الجزائري لا يزال يواجه عدة تحديات، منها محدودية التنوع في المنتجات والخدمات المصرفية، ضعف الابتكار والرقمنة، بطء وتيرة الإصلاحات التنظيمية، وهيمنة البنوك العمومية على السوق المالي، مما يُقيد المنافسة ويحد من كفاءة الأداء. كما أبرزت الدراسة الحاجة إلى تعزيز الشفافية والحوكمة، وتحديث الإطار التشريعي بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وفي ضوء هذه المعطيات، توصي الدراسة بضرورة تبني إصلاحات هيكلية شاملة تهدف إلى تطوير البنية التحتية للمصارف، تشجيع الابتكار المالي والرقمنة، دعم استقلالية البنك المركزي، وتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص المصرفي، بما يساهم في خلق نظام مصرفي حديث، مرن، وشامل قادر على مواكبة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي، البنوك الجزائرية، إصلاحات مالية، حوكمة، رقمنة.

This study aims to shed light on the structure of the banking system in Algeria by analyzing its current components, identifying the challenges it faces, and exploring the prospects for its development in light of rapid economic and technological transformations. The banking system plays a central role in supporting the national economy through its functions in mobilizing financial resources, financing projects, facilitating economic transactions, as well as promoting financial stability and achieving sustainable development.

The study's findings reveal that the Algerian banking system still faces several challenges, including limited diversity in banking products and services, weak innovation and digitalization, slow pace of regulatory reforms, and the dominance of public banks in the financial market, which restricts competition and limits performance efficiency. The study also highlights the need to enhance transparency and governance and to update the legal and regulatory framework in line with international standards.

In light of these findings, the study recommends adopting comprehensive structural reforms aimed at developing banking

infrastructure, encouraging financial innovation and digitalization, supporting the independence of the central bank, and promoting investment in the private banking sector. These measures would contribute to building a modern, flexible, and inclusive banking system capable of meeting future economic challenges.

Keywords: *Banking system, Algerian banks, financial reforms, governance, digitalization.*

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بفضلته تعالى

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيز قدوتي في الحياة شفاه الله ورعاه

إلى الوالدة الكريمة أطال الله عمرها وأمدّها بالصحة بالعافية

إلى كل إخواني وأخواتي وأصدقائي والعائلة الكريمة.

إلى كل مستخدمي جامعة الشاذلي بن جديد الطارف من أساتذة وطلبة وعمال.

أيوب

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى:

أمي وأبي العزيزين حفظهما الله وألبسهما ثوب الصحة والعافية

إلى جميع العائلة الكريمة

إلى جميع أصدقائي و زملائي في الدراسة.

زياد

شكر وعرّفان

الحمد و الشكر لله أولا صاحب النعمة و الفضل، الذي وفقنا لإتمام هذا العمل
لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أستاذنا المشرف
"أوسيف عمار ياسين" الذي تكرم بقبوله الإشراف و تحمل أعباء هذه المهمة النبيلة
و الذي لم تمنعه أعماله و مسؤولياته الإدارية و المهنية من متابعة هذا العمل
المتواضع بكل روح علمية، فكانت ارشاداته و توجيهاته شديدة مع تواضع و صبر
كبيرين و لهذا نحيه تحية قلبية خالصة.

كما نوجه عبارات الشكر و الامتنان لكافة الطاقم الاداري و البيداغوجي لكلية العلوم الاقتصادية و
التجارية و علوم التسيير في سبيل إعلاء راية العلم و المعرفة
و تحية خاصة لأساتذتنا الأفاضل.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	تطور أسعار النفط خلال الثمانينات	01-01

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
58	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين فترة 2017-2011	01-03
59	نسبة الأفراد فوق 15 سنة الذين اقتربوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية للسنوات 2017-2014-2011	02-03
59	الادخار من المصارف و المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين للسنوات 2017-2014-2011	03-03
60	مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ	04-03
60	مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر	05-03
60	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي حسب بنك التنمية المحلية	06-03
61	عدد بطاقات الدفع الالكتروني في بنك التنمية المحلية	07-03
61	مؤشرات الادخار في المؤسسات المالية و المصرفية	08-03
62	مؤشر الحسابات المالية و المصرفية	09-03

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
(i)	- ملخص
(ii)	- Resumé
(iv)	- إهداء
(v)	- شكروعرفان
(vi)	- قائمة الأشكال
(vii)	- قائمة الجداول
(ix)	- فهرس المحتويات
(أ)	- المقدمة
06	الفصل الأول: ماهية النظام المصرفي
07	المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي
07	المطلب الأول: تعريف النظام المصرفي و وظائفه
09	المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي
12	المطلب الثالث: خصائص النظام المصرفي، و أهميته
14	المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري
14	المطلب الأول: ماهية النظام المصرفي الجزائري
14	المطلب الثاني: النظام المصرفي قبل الاستقلال
18	المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال
24	خلاصة الفصل
26	الفصل الثاني: إعادة تأهيل النظام المصرفي
27	المبحث الأول: إعادة تأهيل النظام المصرفي
27	المطلب الأول: مفهوم إعادة التأهيل المصرفي
28	المطلب الثاني: سياسات إعادة التأهيل المصرفي

45	المبحث الثاني: تشخيص واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل إعادة التأهيل
47	المطلب الأول: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري
52	المطلب الثاني: إيجابيات النظام المصرفي الجزائري
53	المطلب الثالث: سلبيات النظام المصرفي الجزائري
55	خلاصة الفصل
57	الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري
58	المبحث الأول: سياسات إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري
58	المطلب الأول: تحديث النظام المصرفي و تعزيز الشمول المالي
64	المطلب الثاني: الصيرفة الاسلامية و الالكترونية
66	المطلب الثالث: سياسات أخرى
70	المبحث الثاني: متطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري
70	المطلب الأول: متطلبات تحديث و عصنة القطاع المصرفي
71	المطلب الثاني: المتطلبات التنظيمية للتحديث و العصنة
74	خلاصة الفصل
76	خاتمة
79	قائمة المصادر و المراجع

مقدمة

النظام المصرفي حجر الزاوية لأي اقتصاد حديث، حيث يلعب دورًا محوريًا في توفير التمويل للمؤسسات والشركات، وتنظيم حركة الأموال، وتحقيق استقرار الأسعار من خلال تنفيذ السياسات النقدية. في الوقت الراهن، يواجه النظام المصرفي في العديد من البلدان، بما في ذلك الجزائر، تحديات كبيرة تتطلب إصلاحات شاملة ومستمرة. التحديات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري تنوع بين تلك المتعلقة بالاقتصاد المحلي، مثل الاعتماد المفرط على قطاع النفط، وكذلك تلك المرتبطة بالمتغيرات العالمية السريعة في الأسواق المالية والمصرفية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين النظام المصرفي الجزائري، لا يزال القطاع المصرفي يعاني من عدة مشكلات هيكلية وتشغيلية مثل ضعف الرقابة المصرفية، وطول الإجراءات الإدارية، وهيمنة المصارف العامة على القطاع، فضلاً عن ضعف الحوافز للبنوك الخاصة على التوسع والابتكار. كما أن هناك فجوة كبيرة في الشمول المالي، حيث لا يزال جزء كبير من المواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة غير قادرين على الوصول إلى خدمات مصرفية أساسية.

فإعادة تأهيل النظام المصرفي خيارًا بل ضرورة ملحة. بالنظر إلى التطورات الاقتصادية السريعة سواء على المستوى المحلي أو العالمي تفرض على الجزائر إعادة النظر في بنيتها المصرفية لضمان قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى قدرتها على دعم النمو المستدام وتحقيق التنوع الاقتصادي. ولذلك، يتعين تبني سياسات مالية ومصرفية مبتكرة تساهم في تحسين الأداء المصرفي وتعزيز فعاليته في دعم الاقتصاد الوطني.

لذلك يأتي تأهيل النظام المصرفي في إطار إصلاحات هيكلية تهدف إلى إدماج القطاع المصرفي في النظام المالي العالمي، وتعزيز قدراته التنافسية من خلال استقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن بين السياسات المتبعة أيضًا تفعيل الصيرفة الإسلامية كأداة جديدة لجذب الادخار من القطاع الموازي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

إن إعادة تأهيل النظام المصرفي لا تقتصر فقط على التحديث التقني أو إصلاح السياسات النقدية، بل تشمل أيضًا جوانب إدارية وتنظيمية وتشريعية تتطلب تعاونًا وثيقًا بين المصارف المركزية، المؤسسات المالية الخاصة، والهيئات الحكومية المعنية. من خلال تعزيز الشفافية، تحقيق استقلالية البنوك، وتفعيل الرقابة الصارمة، يمكن للنظام المصرفي الجزائري أن يصبح أكثر قدرة على مواجهة التحديات المحلية والعالمية.

أولاً: الإشكالية

كيف يمكن إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري وتحسين فعاليته؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية:

1. ما هي العوامل التي تؤثر في فعالية النظام المصرفي الجزائري؟

2. ما هي السياسات المناسبة التي يجب اعتمادها لتأهيل النظام المصرفي الجزائري؟
3. ما هو دور الشمول المالي والصيرفة الإسلامية في إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري؟

ثالثا: الفرضيات:

1. التحديث الهيكلي للنظام المصرفي الجزائري يعزز من قدرته التنافسية على المستوى المحلي والدولي.
2. تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر سيسهم بشكل إيجابي في جذب المدخرات من القطاع الموازي إلى النظام المصرفي.
3. تعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية في المناطق النائية سيحسن من استقرار النظام المصرفي الجزائري.

رابعا: أهداف الدراسة:

1. دراسة التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري وتحليل أسباب تدهوره.
2. تقديم حلول وسياسات عملية لإعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري.
3. تحليل دور الرقابة المصرفية في ضمان الاستقرار المالي.
4. دراسة تأثير الصيرفة الإسلامية على النظام المصرفي الجزائري.
5. تقييم فعالية السياسات الاقتصادية والمصرفية الحالية في الجزائر.

خامسا: أهمية الدراسة:

تمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز ضرورة إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري لمواكبة التغيرات الاقتصادية المتسارعة. كما تسلط الضوء على الحلول التي يمكن أن تساعد في تحسين فعالية النظام المصرفي في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي. من خلال هذه الدراسة، ستتاح للجهات المعنية فرص لفهم الأبعاد المختلفة لعملية الإصلاح البنكي وبالتالي اتخاذ إجراءات مناسبة لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

سادسا: المنهج المتبع:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث سيتم تحليل الواقع الحالي للنظام المصرفي الجزائري من خلال جمع البيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك التقارير المصرفية، الدراسات السابقة، والبيانات الإحصائية. كما سيتم تحليل السياسات المصرفية المعتمدة في الجزائر ومقارنتها مع الأنظمة المصرفية الناجحة في دول أخرى.

سابعاً: حدود الدراسة

1. الحدود الزمنية: تمت الدراسة في العام 2025، وتعتمد على البيانات والمعلومات المتاحة حتى تاريخ الدراسة.

2. الحدود الجغرافية: تركز الدراسة بشكل أساسي على النظام المصرفي الجزائري ولا تشمل أنظمة مصرفية أخرى.

ثامناً: هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

– الفصل الأول: ماهية النظام المصرفي: في هذا الفصل، سيتم تناول التعريف بالنظام المصرفي وأهميته في الاقتصاد الوطني، مع التركيز على مكوناته، وظائفه، ودوره في الاقتصاد الجزائري.

– الفصل الثاني: إعادة تأهيل النظام المصرفي: هذا الفصل يتناول مفهوم إعادة التأهيل المصرفي بشكل عام، وأهمية هذا التحديث في مواجهة التحديات المصرفية والاقتصادية. كما سيتم مناقشة الآليات المتبعة لتحديث النظام المصرفي ورفع كفاءته.

– الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري: سيتم في هذا الفصل تقديم دراسة مفصلة حول واقع النظام المصرفي الجزائري، التحديات التي يواجهها، والسياسات والإجراءات التي يجب اتخاذها لتأهيله بشكل فعال. كما سيتم تسليط الضوء على أهمية الإصلاحات الهيكلية التي يجب أن يشهدها النظام المصرفي الجزائري لمواكبة التغيرات المحلية والعالمية

الفصل الأول:

ماهية النظام المصرفي

تمهيد

يعتبر النظام المصرفي هيكل معقد وواسع يشمل المؤسسات المالية التي تدير العمليات النقدية، الإيداع، والقروض، والتحويلات المالية، من أجل تيسير تدفق الأموال في الاقتصاد الوطني والعالمي، حيث يتضمن أنواعاً متعددة من البنوك التي تلعب كل واحدة منها دوراً مختلفاً في الاقتصاد

كما يعد النظام المصرفي من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد في عملية النمو والتطور، حيث يسهم في توفير السيولة المالية وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل عملية الاقتراض والادخار. كما أن البنوك تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إدارة المخاطر المالية وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على القروض، مما يعزز الاستثمارات ويزيد من فرص العمل. ومع تطور التكنولوجيا والابتكارات المالية مثل التحويلات الإلكترونية، العملات الرقمية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أصبح النظام المصرفي أكثر تفاعلاً وسهولة في الوصول للمستخدمين، مما فتح آفاقاً جديدة للنمو الاقتصادي وتحسين مستوى الخدمات المالية المقدمة للعملاء.

وكغيرها من الدول، فإن الجزائر تتوفر على نظام مصرفي متنوع يتكون من مجموعة من المؤسسات المالية التي تلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار المالي، حيث يضم النظام المصرفي الجزائري بنوكاً تجارية، بنوكاً عامة وخاصة، بالإضافة إلى البنوك المتخصصة التي تتخصص في مجالات معينة. وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا الفصل بدراسة وذلك من خلال:

- المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي
- المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي

يوفر النظام المصرفي مختلف الخدمات المصرفية للعملاء، مثل إيداع الأموال عبر أنواع مختلفة من البنوك التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إدارة السياسة النقدية وتنظيم المعاملات المالية. وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث عبر تعريف النظام المصرفي ووظائفه، وكذلك مكوناته

المطلب الأول: تعريف النظام المصرفي ووظائفه

اختلفت التعريفات حول النظام المصرفي، وذلك لتعدد الوظائف التي يقوم بها

أولاً: تعريف النظام المصرفي

يمكن تعريف النظام المصرفي على أنه:

- نظام يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان ويشمل المنشآت المالية المتخصصة والسلطات المعنية عن السياسة النقدية.¹
- هو مجموعة من المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف وتقوم بجميع الأعمال المصرفية.²
- يتمثل النظام المصرفي في مجموعة المصارف العاملة في بلد معين، بمختلف هياكله من بلد إلى بلد آخر وفي قمة النظام المصرفي يوجد البنك المركزي.³
- يعرف النظام المصرفي أيضاً بأنه: " ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني، ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجهات التي يتولاها البنك المركزي وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل القوانين الحاكمة.⁴

¹ شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008،

² محمد الصربي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 13.

³ مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007، ص 15.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007، ص 19.

- كما يعرف النظام المصرفي أيضا بأنه مجموع المصارف العاملة في بلد ما، والذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، وخاصة المتعلقة بمنح الائتمان، والسلطة المسؤولة عن السياسة النقدية هي البنك المركزي والخزينة العامة.¹

من خلال ما سبق، يمكن تعريف النظام المصرفي بأنه مجموعة من المؤسسات المالية والقوانين والأنظمة التي تعمل في إطارها المصارف وتؤدي مختلف الأنشطة المصرفية، خصوصاً تلك المتعلقة بمنح الائتمان. يشمل هذا النظام المصارف العاملة في بلد معين، ويتميز بتنوع هياكله من بلد لآخر، كما يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يساهمون في تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات، مما يشكل الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني.

ثانياً: وظائف النظام المصرفي

يقوم الجهاز المصرفي بتقديم العديد من الخدمات المتكاملة والتي تتنوع وفقاً لتخصص كل مؤسسة، ومن أهم الوظائف ما يلي:²

- المساعدة في تحقيق رؤوس الأموال: وذلك عن طريق عملية الإيداع، ثم عمليات التوظيف بشكل متكامل وسهل حيث تتلقى رغبات جانبية الطلب والعرض، وبغرض عدم وجود هذه المؤسسات وإيرادات الحصول على المال لتمويل مشروع ما فإن هذا يتطلب جهد كبير؛
- دعم جهود الاستثمار وترويج المشروعات: تحمل البنوك على عاتقها دعم الثقة في عمليات تمويل المشروعات الكبرى ذات المخاطر العالية سواء من خلال ترويج المشروعات أو الاستثمارات المباشرة أو الإقراض الفردي أو توفير القروض المشتركة؛
- تقديم الائتمان: ظهرت مؤسسات المالية من أجل تقديم وظيفة أساسية وهي توجيه الأموال من المدخرين إلى المستثمرين والمستهلكين بينما نجد أن النظرية الحديثة لدور الوساطة المالية هي قناة تمر من خلالها الأموال من المدخرين إلى المقترضين حيث أن هذه المؤسسات يمكن أن توفر أموال قابلة للإقراض وذلك بنسبة فائدة
- تقليل حجم المخاطرة: حيث تقوم البنوك بالتقليل من حجم المخاطرة التي يتعرض لها المدخرين في حالة إذ قاموا بمنحها لأفراد ومؤسسات المجتمع، كما أن المدخر عادة لا يكون لديه الوقت أو المعرفة المتخصصة التي

¹ محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص 21. ص 46.

² عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 6.

الفصل الأول: ماهية النظام المصرفي

تأهله لاستخدام أمواله في الإقراض والاستثمار، وقد ساهمت هذه الأخيرة في التقليل من حجم المخاطرة باستخدام كفاءتها باسترجاع حقوقها

- توفير السيولة: يتمتع المدخرين الذين يودعون أموالهم لدى المؤسسات الواسطة المالية بما يحققه قانون الأعداد الكبيرة، إذا عندما تواجه هذه المنشآت بحركات سحب النقود فإن ذلك يتم في معظم الأحيان في حدود النقدية الواردة للمؤسسة من الودائع الجديدة أو ما هو في حدود النقدية المتاحة، وينتج ذلك من حقيقة هامة هي أن المدخرين عادة ما يشاركون في النشاط الاقتصادي من خلال المساهمة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بدرجة معينة من التأكد، ويضعون في حساباتهم أنهم يمكنهم أن يسحبوا جزءاً من أموالهم المودعة لدى المؤسسات مالية؛
- تعدد وتنوع الأوعية وآجال الاستحقاق: تتبع المؤسسات المالية قدر متنوعاً من الاستثمارات ذات تواريخ الاستحقاق المختلفة، وأيضاً المخاطر المتدرجة فبإمكان المدخر إيداع مدخراته لفترات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وكذلك القروض فهناك قروض طويلة قصيرة ومتوسطة.

المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي

باستعراض النظم المصرفية في الكثير من دول العالم يتضح أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى وفقاً لنظامها الاقتصادي أو درجة الحرية التي يتمتع بها هذا الجهاز في رسم خططه وسياساته ووضع برامجه أو مدى تدخل الدولة في توجيهه وتنظيمه وكذلك مدى حاجة الاقتصاد لنوع معين من البنوك: وتجدد الإشارة أن النظم المصرفية وإن اختلفت إلا أن هناك تشابه كبير في الوظائف التي تقوم بها مختلف البنوك في معظم دول العالم، لكن الواقع العملي لنشاط هذه البنوك يوضح أن درجة تطبيق هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية إلى أخرى . ويتم تصنيف النظام المصرفي على عدة أسس، ويعد تصنيف هذا الأخير على أساس بنية الجهاز المصرفي أفضل تصنيف حيث يتماشى مع أي نظام مصرفي إذ يتربع على قمته البنك المركزي، ثم تأتي البنوك التجارية والبنوك المتخصصة.

أولاً: البنك المركزي

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكاناً رئيسياً في سوق النقد، فهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي وعلى خلاف الأمر بالنسبة للبنك التجاري فإن من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة الصالح الاقتصادي العام، وتعتبر أرباحه نتيجة عارضة للغرض الأساسي الذي يرمي إليه.

وتعد البنوك المركزية حديثة النشأة نسبياً، وتعود بداياتها في البلدان الصناعية الكبرى إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر. وقد جاءت نشأتها متأخرة عن نشأة البنوك التجارية لأن الظروف الاقتصادية في ذلك الوقت لم تكن في حاجة إلى إنشاء بنوك مركزية بالمفهوم الحالي، حيث كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود بجانب تلقي الودائع وتقديم القروض والسلفيات.¹

وقد أدى توسع البنوك التجارية في إصدار النقود بدون ضوابط في ذلك الوقت إلى إحداث أزمات مالية ذات آثار سيئة على اقتصاديات تلك البلدان، مما أدى إلى قيام تلك البلدان بتكليف أحد البنوك التجارية القائمة أو إنشاء بنك متخصص للقيام بعملية إصدار النقود، كما ظهرت حاجة أخرى لإنشاء بنوك مركزية، وهي رغبة حكومات بعض الدول في الحصول على قروض من البنوك وبالتالي فضلت تلك الحكومات الاقتراض من بنك واحد يتمتع بمكانة معينة.

ويعتبر بنك السويد الذي تأسس عام 1656 أقدم البنوك المركزية من حيث تاريخ النشأة، غير أن بنك إنجلترا، والذي يرجع تاريخ إنشائه إلى عام 1692 أي في أواخر القرن السابع عشر، يعتبر أول بنك إصدار كما أن هذا البنك هو الذي وضع الأسس والقواعد التي تميز البنوك المركزية عن غيرها وقد استرشدت به فيما بعد دول عدة .

واستمرت عملية إنشاء البنوك طوال القرون اللاحقة . ويعتبر المؤتمر الدولي الذي انعقد في بروكسل عام 1920 أهم حدث ساعد على إنشاء البنوك المركزية حيث أصدر وصية مفادها: " أنه على كل البلدان التي لم تنشأ بنكا مركزيا بعد أن تسارع في إنشائه ليس فقط من أجل تحقيق الاستقرار في نظامها المصرفي بل وأيضا لتحقيق التعاون الدولي".²

ثانيا: البنوك التجارية

البنوك التجارية تمثل القسم التقليدي من النظام المصرفي، بل عادة ينصرف إليها اصطلاح النظام المصرفي وهي مؤسسات تعمل في سوق النقد.

وأهمية البنوك التجارية بوصفها الحجر الاساسي للنظام المصرفي ترجع أساسا للدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود فهي لا تقبل ودائع الأفراد فقط ولكن تقوم بخلقها أيضا.

1- نشأة البنوك التجارية

يمكن اعتبار المصارف التجارية، أو مصارف الودائع، أنها قد أنشأت في القرون الوسطى بإيطاليا، حيث كان تجار العملة يجلسون في الأسواق وأمامهم منضدة أو مقعد (Banco) لمزاولة نشاطاتهم، ومن هنا سميت المؤسسات النقدية فيما بعد بالبنوك، ولقد كان العرف في هذا المجتمع أن يستخدم مقعد التاجر الذي لا يقوم بتسديد ما عليه من ديون.

¹ فطوم معمر، توجهات النظام المصرفي الجزائري في ظل التحرير المصرفي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2011، ص 16.

² فطوم معمر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

أما من حيث تحديد أقدم بنك تجاري، فهذا من الصعب ما دام الاقتصاديون لا يتفقون على مصرف واحد، بل أنهم يذهبون إلى إعطاء تواريخ متباينة لتأسيس نفس المصرف في بعض الحالات.

فيوجد بعض الاقتصاديين الذين يؤكدون على أن أول بنك ظهر للوجود، هو بنك البندقية (Venise) والذي أنشأ في القرن الثاني عشر، بتمويل الجمهورية، بسبب حروبها مع الإمبراطورية الشرقية، ثم يليه بنك جنوة (Genève) ، والذي أنشأ سنة 1407، من ديون الدولة المضمونة بإيرادات مستعمراتها.

لكن نجد في مرجع ثاني، بأن أول مصرف عُرف تاريخياً هو: "بنك أمستردام" (Banque d'Amsterdam) في هولندا، أنشأ سنة 1609، أما بنك "البندقية" ، فأنشأ سنة 1619، و من بعده بنك "ستولكهولم" (Stolckholm) بالسويد سنة 1650.

ويعتبر بنك "أمستردام" بهولندا الأول الذي شجع على العملة الورقية و المسماة "بالبنكوت" إذ كان يعطي لعملائه مقابل ودائعهم صكوكاً قابلة للتداول، فأشهر هذا البنك، وحاز على ثقة الناس لمدة زمنية طويلة، إذ أن شهادات الإيداع التي أصدرها في البداية، تحولت فيما بعد أي في سنة 1650، إلى عمله تتداول بكل سهولة بين الأفراد.¹

2- تعريف البنوك التجارية

يمكن تعريف البنوك التجارية (بنوك الودائع) بأنها المؤسسات التي تقبل ودائع الأفراد والهيئات والمؤسسات، تحت الطلب أو لأجل، القابلة للسحب حين الطلب، أو بعد أجل قصير، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف.²

ويعرفه الدكتور إسماعيل محمد هاشم بأنه: " المنشأة التي تقبل الودائع في منح القروض والسلفات. كما تعرف البنوك التجارية أيضا بأنها منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو بعد أجل قصير. "

وتحتل هذه المصارف مركزاً هاماً في الاقتصاد القومي، إذ بالإضافة إلى قدرتها على خلق النقود، فإنها تجمع ودائع الهيئات والأفراد ومدخراتهم وتعيد استثمار ما بقي لديها في شكل قروض قصيرة الأجل، تمنحها للمنشآت التجارية، والصناعية والزراعية وغيرها، سداً لمتطلباتها من الأموال فوق رؤوس أموالها الأصلية.³

¹ زرياحن محمد، النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 33.

² زعباط عبد الحميد، البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 15.

³ إسماعيل محمد هاشم - مذكرات في النقود و البنوك -، دار النهضة العربية، 1976، مصر، ص 4.

ثالثا: البنوك المتخصصة

يقصد بالبنوك المتخصصة (غير التجارية)، البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تُخدم نوعا محددًا من النشاط الاقتصادي وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية. وهي حديثة الظهور نسبيًا، ونشأت لتلبية حاجات التطور الاقتصادي في المجالات الزراعية والصناعية. وهي مجالات تحتاج إلى استثمار طويل الأجل، ولهذا فإنها لا تستطيع الاعتماد على مصادر الادخار التقليدية، بل يجب أن تكون موارد أموالها متصفة بالاستمرار.

ونؤكد على أن هذه الموارد، لا تستقيها من الودائع كما هو الحال في البنوك التجارية ولكن من رأس مال البنك، أو مما يخصص لها من ميزانية الدولة، إن كان اقتصادها موجهًا، ومن السندات التي تصدرها، وتشترك فيها البنوك التجارية كنوع من أنواع الاستثمار عندها. لذلك فإن البنوك المتخصصة، لا تستطيع التوسع المستمر في نشاطها إلا في حدود مواردها، بعكس الحال عند البنوك التجارية التي تستطيع أن تنمي قدراتها عن طريق الودائع وما تقدمه من إغراءات للمودعين كي يزيدوا من مقدارها. والبنوك المتخصصة على أنواع عدة، فمنها ما يختص بالتمويل الصناعي، وما ينشط في مجال التمويل الزراعي، وما يباشر عمليات مصرفية خاصة بالتجارة الخارجية. فضلا عن البنوك العقارية التي تقوم بالإقراض بضمان رهن عقاري لآجال متوسطة أو طويلة، وتختص هذه الأخيرة بتمويل الإسكان كذلك¹.

المطلب الثالث: خصائص النظام المصرفي، وأهميته

يتمتع النظام المصرفي بمجموعة من الخصائص والمميزات، كما يتمتع بأهمية كبيرة في الاقتصاد

أولا: خصائص النظام المصرفي

يمكن إبراز خصائص النظام المصرفي في النقاط التالية:²

- يتكون النظام المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز؛
- يخضع النظام المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابته في البلد كالبنك المركزي؛
- واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني؛
- تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية والرقابة من التي تكون من طرف البنك المركزي وتلتزم بالتشريعات المصرفية مثل قانون البنك المركزي، قانون المصارف؛

¹ زعباط عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² هدى زموي، مطرف عواف، مكانة البنوك في ظل تطور الأنظمة المالية والمصرفية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2021، ص 269.

الفصل الأول: ماهية النظام المصرفي

- تستثمر المصارف جزءا كبيرا من الودائع في الإقراض، أو في أي وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائدا من كونها وسيطة بين من يقدم المال ومن يحتاج إليه؛
- نظام قائم، يركز على عدد محدود من البنوك للقيام بالعمليات المصرفية.

ثانيا: أهمية النظام المصرفي

- تكمن أهمية النظام المصرفي في أنه يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي بحيث يعمل على تمويل التنمية الاقتصادية وتسهيل العمليات المصرفية، فهو بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني:¹
- يساهم في تحقيق التنمية من خلال الضوابط العامة للنقود واساليب الوساطة المالية المعتمدة على القروض بفائدة وكذا الفائض من المال، بحيث يتم تشغيله في مشاريع تنموية هادفة؛
 - يسعى النظام المصرفي إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن توزيع الدخل يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي هي في اغلب الاحيان يعبر عنها في صورة وحدات نقدية كتمن للخدمة؛
 - يعمل على استقرار قيمة الوحدة النقدية باعتبار النقود مقياس هام لتقييم الاشياء فلا بد من أن يحظى باستقرار في قيمته؛
 - تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة؛
 - تمويل الاستثمارات على قروض وذلك باستخدام المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع؛
 - تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشرة بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير؛
 - المساعدة في تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفاءات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ؛
 - المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجتمعة؛
 - تسهيل إجراء الحوالات وتسليمها للمواطنين والتي تساهم في تقليل مخاطر نقل النقود؛
 - حفظ أموال الأفراد، وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود باستخدام الشيكات وبطاقات الصرف الآلي، وبطاقات الائتمان... إلخ؛
 - تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد

¹ هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 11.

المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري

يعتبر النظام المصرفي الجزائري حجر الأساس في المنظومة المالية والاقتصادية الجزائرية، حيث مر بعدد المراحل التي غيرت من هيكله.

المطلب الأول: ماهية النظام المصرفي الجزائري

اختلفت التعريفات المتعلقة بالنظام المصرفي الجزائري

فيعرف النظام المصرفي الجزائري بأنه: النظام المصرفي الجزائري هو الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم العمليات المصرفية والمالية في الجزائر، ويهدف إلى ضمان الاستقرار المالي، وتوجيه التمويل لخدمة الاقتصاد الوطني¹. كما يعرف من الناحي القانونية بأنه هو مجموعة القواعد والتنظيمات التي تُنظم عمل البنوك والمؤسسات المالية، ويُشرف عليه بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية المكلفة بتنفيذ السياسات النقدية وضمان سلامة النظام المالي². النظام المصرفي الجزائري يمثل الوسيط المالي الرئيسي بين المدخرين والمستثمرين، حيث يساهم في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

يعرف أيضا بأنه منظومة تُعنى بتقديم الخدمات المصرفية مثل الإيداع، الإقراض، تحويل الأموال، وتمويل المشاريع، بما يخدم الأفراد، المؤسسات، والدولة ضمن توجيهات السياسة الاقتصادية العامة³. يُقصد بالنظام المصرفي الجزائري شبكة من المؤسسات المالية التي تعمل تحت إشراف ورقابة البنك المركزي، وتلتزم بالقوانين المصرفية الوطنية، وتنسجم مع المعايير الدولية في إدارة المخاطر والشفافية المالية⁴.

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال

نشأ النظام البنكي في الجزائر المحتلة كامتداد حتمي للنظام البنكي الفرنسي، ولقد اتسمت شبكة البنوك والمؤسسات المالية آنذاك في الجزائر بكونها الأكثر تطورا مقارنة بالمستعمرات الفرنسية الأخرى والسبب في ذلك يعود لاعتبار الجزائر موطننا دائما وقارا للمعمرين المحتلين.

ولقد انعكست الازدواجية التي اتسم بها الاقتصاد الجزائري أثناء الاحتلال على الجهاز التمويلي والبنكي آنذاك، فتوفر قطاع عصري وآخر تقليدي بالاقتصاد الجزائري سمح بتشكيل شبكتين للتمويل، الأولى تهتم بتمويل القطاع العصري

¹ بلاغ سامية، النظام المصرفي الجزائري، جامعة الجزائر 03، 2006، ص 21.

² القانون النقدي والمصرفي، على موقع <https://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الإطلاع: 208/05/24 على الساعة 19:18.

³ عماري صليحة، النظام المصرفي الجزائري، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022، ص 18.

⁴ أدوار ومهام بنك الجزائر، على موقع <https://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الإطلاع: 208/05/24 على الساعة 14:35.

الموجه للخارج وهي شبكة متطورة تتمركز بالمدن الكبرى وقرب الموانئ، والثانية أقل تطورا وتهتم بتمويل القطاع الفلاحي والحرفي.¹

أولا: سمات النظام البنكي في الجزائر أثناء الاحتلال

يمكن تلخيص أهم خصائص هذه المرحلة في:²

- تركز نشاط مؤسسات التمويل والتي أغلبها فروع ووكالات لبنوك فرنسية كبيرة بالمراكز الحضرية الكبرى، بالإضافة لشبكة البنوك الشعبية؛
- وجود هياكل تمويلية ذات خاصية محلية من نوع التعاضدي أو التعاوني، والمتعلقة بقرض المستغلات الحديثة للقطاع الفلاحي تختص بتقديم الدعم المالي للقطاع العصري للاقتصاد في مجال الإنتاج الفلاحي للاستغلال التجارة بالجملة والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- استثناء القطاع التقليدي والمتشكل أساسا من الحرف والفلاحة من الدائرة البنكية، حيث يشمل هذا القطاع الجزء الأكبر من السكان؛
- ان بنك الجزائر والمجلس الجزائري للقرض لم يعملوا باستقلالية عن النظام البنكي الفرنسي، وأن فروع ووكالات البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة في فرنسا؛
- تخصص معظم البنوك في تمويل نشاطات التنقيب على البترول ومناجم الفحم والحديد وتشجيع الزراعة الاستعمارية والتجارة الخارجية؛
- ان البنوك في هذه المرحلة اتسمت بكونها وكالات مالية تمارس أعمال الصيرفة والاقرض وتقدم بعض الخدمات البنكية، ولم تهتم بجذب الودائع والموارد المحلية وإعادة توزيعها خدمة للاقتصاد المحلي وانما بهدف خدمة مصالحها الخاصة ومصالح المستعمرين.

¹ بلعزوز بن علي، كنوش عاشور واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: واقع وتحديات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص 490.

² صالح مفتاح، أداء النظام البنكي الجزائري من قبيل الاستقلال الى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قسدي مرياح ورقلة، 8 و 9 مارس 2005، ص 103.

ثانيا: مكونات النظام البنكي أثناء الاحتلال

ويتكون من:

1- بنك الجزائر

تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت سنة 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي وتعيين المدير، وتم تأميم هذا البنك سنة 1946 وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس، بالإضافة الى تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك، كما تم إنشاء المجلس الجزائري للقرض (CAC) بتاريخ 16 جانفي 1947 ولكن هاتين الهيئتين لم تعملتا باستقلالية عن النظام البنكي الفرنسي، لأن النظام كان كله تابعا لفرنسا وأن البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة في فرنسا.

2- البنوك التجارية

إن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل للبنوك الرئيسية الفرنسية وهي:¹

- القرض العقاري للجزائر وتونس (CFA.T)؛
- القرض الصناعي والتجاري (C.I.C)؛
- البنك الوطني للتجارة والصناعة (B.N.CIA)؛
- القرض الليوني (CL)؛
- الصندوق الجزائري للقرض والبنك (CA.C.B)؛
- الشركة العامة (S.G)، شركة مرسيليا للقرض (S.M.C)؛
- بنك بركليز المحدود (B.B.L)؛
- قرض الشمال (C.N).

3- بنوك الأعمال

وتتضمن البنك الصناعي لشمال إفريقيا (B.I.A.N)، وورمز (W.O.R.M.S)، وتم دمج هذين البنكين في بنك واحد وأصبح يسمى البنك الصناعي في الجزائر والبحر المتوسط (B.I.A.M)، بنك باريس والأراضي المنخفضة

4- المؤسسات التعاقدية

وتتضمن المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي، وهي كلها بنوك فرعية، حيث نجد في القطاع التجاري، البنوك الشعبية التي تتخصص في التجارة الصغيرة والتي عرفت نفس التطور كما في فرنسا، ويتكون هيكلها من المجلس الجزائري للبنوك

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الفصل الأول: ماهية النظام المصرفي

الشعبية (CA.B.P) من الصندوق المركزي وثلاث بنوك محلية، أما في القطاع الفلاحي نجد الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعاوضدي (CA.CAM) التي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الأجل القصير وهناك القرض الفندقية.

5- المؤسسات العامة وشبه العامة

وتخضع للحزينة وتضم مؤسسات فرعية وأخرى محلية، بالنسبة للفرعية يوجد القرض الوطني، القرض العقاري صندوق الودائع والأمانات (C.D.C) البنك الفرنسي للتجارة الخارجية (B.F.C.E)، والصندوق الوطني للمناقصات العامة (CN.M.E). أما المؤسسات المحلية فكانت تضم مؤسسة صندوق التجهيز (المعدات) والتنمية بالجزائر (CE.D.A) والذي أصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائري CAD ثم تحول إلى البنك الجزائري للتنمية BAD والذي أسس في سنة 1959 وكلف بتعبئة الأموال العامة لتغطية القروض الأساسية وتخصيصها البرامج التنمية وأنشأت خصيصا لتمويل مشروع قسنطينة.

6- الشبكة التقليدية

وتتم بتمويل القطاع التقليدي، ويوجد نوعان من المؤسسات الفئة الأولى تتم بتمويل بالقطاع الفلاحي والأخرى تتم بتمويل القطاع الحرفي

- القرض الفلاحي (CA) مثل الشركات الفلاحية للاحتياط (S.A.P) على شكل تعاونيات ووظيفتها منح القروض القصيرة أو المتوسطة وكذلك توريدات بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات لوازم البذور.

- القرض البلدي: (CM) وهدفه تقديم قروض استهلاكية، وقروض خاصة بالقطاع الحرفي، وقروض الخدمات

البسيطة.¹

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 104.

المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال

خرجت الجزائر منتصرة سنة 1962 من حرب تاريخية قدمت فيها الغالي و النفيس من أجل الحرية و السيادة و هو مبتغى الشعوب المحتلة و في مقابل هذا النصر ورثت الجزائر بلد مدمرا في مختلف الميادين سواء كان صناعة، تجارة أو زراعة قطاعا اقتصاديا كان أو اجتماعيا أو ثقافيا و أمام كل هذا كان لا بد من العمل على تكييف النظام المصرفي وفق المعايير الدولية.

1- إنشاء الخزينة العمومية

من الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في مجال النقد و المال هو إنشاء الخزينة الجزائرية وذلك بعد فصلها عن الخزينة الفرنسية بتاريخ 29 أوت 1962.¹

2- استحداث البنك المركزي

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب قانون رقم 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 والذي ثم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 28 ديسمبر 1962 وكانت الفقرة الأولى تطرقت لتاريخ نشأة البنك المركزي يوم 4 أوت 1851 والذي كان به امتياز إصدار الأوراق البنكية في الجزائر تحت السيادة الفرنسية ولكن بعد الاستقلال سيصبح تحت السيادة الجزائرية وسمي يوم بموجب القانون لغاية 1 جانفي 1963 بالبنك المركزي بعدما كان اسمه بنك الجزائر نسبة للنظام المركزي الذي اتخذته الجزائر في مؤتمر طرابلس والذي يعبر عن طبيعة النظام الاشتراكي في الجزائر بعد الاستقلال.

الفقرة الخامسة من قانون رقم 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 جاءت تنص على البنك المركزي يتمتع بالاستقلالية المالية وهو مؤسسة عمومية ذات طبيعة مدنية وبنك المركزي يختلف مع البنك الجزائر كونه بنك البنوك لا يقوم بالتعامل مع الأشخاص الطبيعيين كما كان البنك المركزي بل يشرف ويتعامل مع البنوك و المؤسسات المالية و المادة رقم 2 من الأمر تنص على البنك يتمس بصفة التاجر ومقره في العاصمة وهو ملك للدولة.²

أيضا البنك المركزي يكون تحت إمرة محافظ بنك يقترحه وزير المالية كما تنص عليه المادة 9 من هذا القانون وعهدته تتنافى مع أي مهمة أو وظيفة أخرى أو يمتلك مؤسسة تجارية، يتم تعيينه بمرسوم من طرف رئيس الدولة وأيضا هو يمثل البنك المركزي في الشؤون الخارجية . البنك المركزي يعمل مع مجلس إدارة و مجلس الرقابة و مديرية عامة حيث ان مجلس الإدارة يتكون من مدير عام و محافظ البنك المركزي و 4 إلى خمس مستشارين يتم اختيارهم على كفاءات اقتصادية و مالية من الدولة بالإضافة إلى خبيرين إلى خمسة كفاءات بصفتهم مستشارين مهنيون في الفلاحة و الصناعة و التجارة

¹ أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1991، ص 67.

² شاكور القزويني، مرجع سبق ذكره، 49.

بالإضافة إلى شخصيتين إلى ثلاث مستشارين من مؤسسات العمل في الجزائر، ويجتمع مجلس الإدارة على الأقل مرة واحدة في الشهر¹.

3- نشأة الدينار الجزائري

من اجل استكمال السيادة الجزائرية ثم إنشاء عملة الدينار بموجب قانون 64-111 بتاريخ 10 ابريل 1964 والتي تأخذ الرمز دج وبالفرنسية DA وهي مقسمة إلى سنتيمات التي تأخذ الرمز CT اما قيمة الدينار فكانت مكافئة 180 ملغ من الذهب.

ورثت الجزائر مجموعة من البنوك الفرنسية التي كانت تخدم الاستعمار الفرنسي ومن اجل بعد الاقتصاد الاشتراكي واستعادة النظام المصرفي الجزائري ثم إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في 7 ماي 1963 بموجب قانون 63-165 والذي تحول إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) سنة 1972 ؛ وكان يهدف لتمويل المشاريع الاستثمارية في الأجل المتوسط والطويل وفق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر. أيضا إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في 10 أوت 1964 بموجب قانون 227-64 وكان يعمل على توفير خدمات الادخار للأفراد والأسر وتمويل قروض سكنية.

بعد هذه الفترة كانت الجزائر تعمل بنوك وطنية المذكورة أعلاه وبنوك فرنسية لم تكن تتماشى مع الخط الاقتصادي الجزائري مما استوجب تأميم البنوك عام 1966 في نفس الوقت تم تأسيس معظم الجهاز المصرفي الجزائري وكان كل بنك بتخصص في قطاع ما وبصفة عامة كما يلي:

- البنك الوطني الجزائري (BNA) في 13 جوان 1966: والذي أنشئ بموجب الأمر 66 178 - والذي ورث بنوك فرنسية مثل القرض العقاري للجزائر وتونس والقرض الصناعي والتجاري وبنك باريس والبنك الوطني للتجارة والصناعة في فرنسا وأخيرا مكتب الخضم بمعسكر، وكان هذا البنك مزيج التمويل القصير الأجل والطويل حيث كان يهتم بالقطاع الزراعي والصناعي على حد سواء في إطار المخططات الاقتصادية التي كانت تنتجها الجزائر، فيما كان ايضا يهتم بتقديم تسبيقات الصندوق وتمويل على المكشوف².
- القرض الشعبي الجزائري CPA في 14 ماي 1967: والذي أنشئ بموجب الأمر 66-336 حيث ورث شركة مارسيليا للقرض والوكالة الفرنسية للقرض والبنك المصري الجزائري وكان يهتم بالتعامل مع الإدارات المحلية من خلال تمويل مشاريع الداخلية والأشغال العمومية بالإضافة أنه كان يقدم قروض الاستهلاك³.

¹ قانون رقم 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962، الجريدة الرسمية، 28 ديسمبر، 1962 ص 110.

² الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966، المتضمن استحداث البنك الوطني الجزائري.

³ الأمر رقم 66-336، المؤرخ في 29 ديسمبر 1966، المتضمن استحداث القرض الشعبي الجزائري.

- البنك الخارجي الجزائري BEA: في 1 أكتوبر 1967 المتضمن استحداث هذا البنك في الأمر 67-204 والذي ورث القرض الليوني وبنك باركليز، وقرض الشمال و الشركة العامة وبنك الصناعة الجزائرية وكان يختص بتنفيذ السياسة العامة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية وتمويل مستلزمات الاقتصاد الجزائري عن طريق المؤسسات الوطنية.

4- إصلاح السبعينات :

أسندت عملية التخطيط التي كانت قائمة على استثمارات التراكمية في شكل برنامج وطنية للفترة 1967 إلى 1977 إلى وزارة المالية و التخطيط و الذي كان السكرتير الوطني للتخطيط التابع لديوان هذا الأخير و الذي تم استحداثه في سنة 1970 هو المهندس الفعلي لذي يسهر على تطبيق نموذج صاحب النموذج النظري الاشتراكي المفسر للاقتصادي الجزائري.

ومن هنا يتضح جليا مركزية التخطيط واتخاذ القرار بالإضافة إلى تداخل الصلاحيات من خلال تبعية المؤسسات العمومية تحت وزارات مختلفة لوزارة المالية و التخطيط التي تتبع فعليا بدورا لهيئة سياسية المتمثلة في مجلس الثورة الذي قاده بومدين بالإضافة إلى الحكومة التابعة لأوامره و قراراته وأيديولوجيته الاشتراكية.

ومنه فإن كل القرارات الهامة المتعلقة بالنظام المصرفي كانت تتخذ مركزيا وبطريقة إدارية كذلك، كما أجبرت الدولة المؤسسات العمومية بتوطين كل عملياتها المالية في مختلف البنوك، لمراقبة ومعرفة حجم التدفقات واستمر في هدها العقد العمل بثنائية القروض سواء المتوسطة الأجل او طويلة الأجل المرافقة لبرنامج المخططات وبقي التداخل بين البنوك التجارية في المهام والأهداف وعمليات التمويل وليس على أساس السمعة والتحليل المالي وجدية القروض بعد دراستها ولم تكن الضمانات سوى حسن النية وأوامر السلطة في توزيع القروض ضمن السياسة العامة لها مما خلق التراخي داخل الدائرة المصرفية كان بأمانه التأثير على التوازن المالي الداخلي لهذه البنوك والمؤسسات، وحتى على التوازن المالي الداخلي للبلاد لو تعرض الاقتصاد لصدمة مماثلة الصدمة 1986.

-النشاط البنكي يقوم على مبدأ التخصص، وهذا يعني أن كل بنك، يتكفل بتمويل مجموعة من فروع الاقتصاد الوطني، وليس له الحق في تمويل فروع هي من اختصاصات بنك أخرى¹.

5- إصلاحات الثمانينات

فإذا كان التخطيط والنموذج الفرنسي الأصل المستورد " الصناعة المصنعة" ولد بوادر اختلال للاقتصاد العام فان مرحلة 80-1989 أفرزت شللا للاقتصاد و هذا مرده لمواصلة العيش في أخطاء السياسة الاقتصادية في كنف الماضي

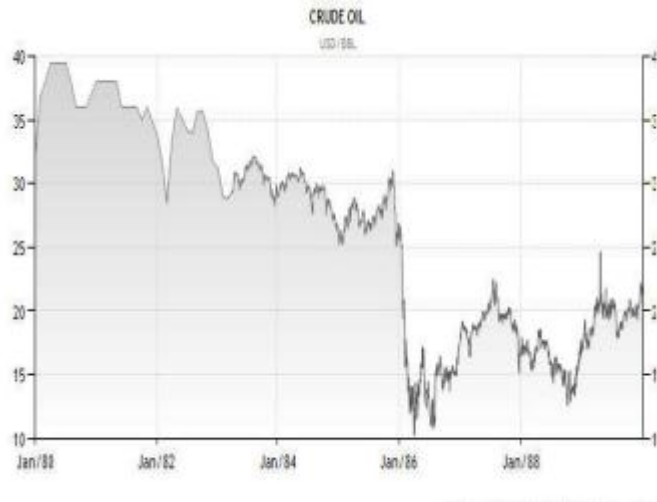
¹ كمال سي محمد، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص33.

الفصل الأول: ماهية النظام المصرفي

والإصرار على التخطيط بابتداع المخططات الخماسيات بدل المخططات الرباعيات أين شهدت إنجاز مخططين تمويين هما: المخطط الخماسي الأول 1984-80، المخطط الخماسي الثاني 85-1989 مع استباق بالدعوة للتطرق إلى إصلاحات اقتصادية التي لم تكن جذرية بقدر ما كانت تتميز عن سابقتها في شق إحلال اللامركزية مكان المركزية وإن كانت نسبية والانفتاح على الخارج في أية فترته والذي سن في عهدة جنرالات التجارة واقتصاد البازار والذي مازالت آثاره إلى غاية اليوم بارزة.

ارتفع متوسط أسعار النفط إلى 35 دولارا في 1980 ثم إلى 37 دولارا في 1981 بسبب الحرب العراقية - الإيرانية وكانت هذه هي أعلى قيمة يصل إليها برميل النفط قبل ذلك التاريخ لكن بعده و إلى غاية 1985 عند 26 دولارا قبل أن تنهار في افريل عام 1986 وتصل إلى مادون عشرة دولارات كما يوضح الشكل الموالي:¹

شكل رقم 01-01: تطور أسعار النفط خلال الثمانينات



كان هذا الحدث الأكثر ضخمة في الاقتصاد الدولي في عقد الثمانينات هو موضوع صراع أسعار النفط إذ استغلت كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الفدرالية أكبر منه في فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة فرصة الأسعار المتدنية لتسجل معدلات نمو الناتج الإجمالي تجاوزت 4.7% في 1988 في دول OCED بعدما كانت 0.3% في سنة 1982 و أن معدل التضخم بقى في مستوى مقبول 3% في السنة وأن مستوى البطالة اتجه نحو الانخفاض من 8% في 1985 إلى 6,5% في 1988 في حين تضررت الدول المصدرة للنفط على أوسع نطاق إذ سجلت معدلات الناتج الإجمالي مستويات انكماشاً كبيرة بسبب انهيار النفط سنة 1986، انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي

¹ كمال سي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الفصل الأول: ماهية النظام المصرفي

مع بداية الثمانينات، حيث تمت سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية، ليصبح عددها 400 مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي.

كما تم في السنة 1986 إصلاح القطاع الفلاحي بتخصيص مزارع الدولة وتنظيمها في شكل تعاونيات خاصة، فأصبحت هذه الإصلاحات ضرورية خاصة بعد تدهور وسائل الدفع الخارجية، وهذا ما أجبر السلطات على مرافقة كل هذا بإصلاح مصرفي.

- نتيجة هذا الإصلاح تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR): الذي أنشئ بتاريخ 13 مارس 1982

خصيصا لتمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية عامة ويمكن بيانها فيما يلي:¹

- تمويل هياكل و أنشطة الإنتاج الفلاحي وكل ما تعلق بهذا القطاع.
- تمويل هياكل و أنشطة الصناعات الفلاحية.
- تمويل هياكل و أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية.

- إضافة إلى بنك الفلاحة والتنمية ظهر بنك جديد ينشط على المستوى المحلي و هو: بنك التنمية المحلية : بتاريخ

30 أبريل 1985: تم إنشاء بنك محلي سمي بنك التنمية المحلية، يهتم بشكل خاص بتمويل الأنشطة المحلية

منها:

- عمليات الاستثمار الانتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية
- يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية خاصة الإبداع.

جاء قانون رقم 6-1 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك بإعطاء دور أكبر للبنوك والبنك المركزي

وإخراجه من سيطرة سلطات اخرى وسلطة الخزينة العمومية فالمادة 8 منه جاءت تنص على أن البنك المركزي يشارك في

إعداد التشريع والتنظيم المتعلق بالصرف والتجارة الخارجية ويقوم اثارهما في توازنات الاقتصاد وهذا للعلاقة القوية بين

العملة والتجارة الخارجية سواء الصادرات الواردات وإعطاء دور أكبر للبنك المركزي للتنسيق بينهما في هذا القانون سواء

الإعداد او التشريع او الدراسة كان امر غير معمول به وجاءت هذه المادة بعد أزمة النفط وعجوزات كبيرة في ميزان

التجاري وميزان المدفوعات، لم يكن منطقيا بقاء سعر العملة عند ذلك التسعير وإعطاء البنك المركزي دور أكبر، كان من

أجل تعديل الاختلال الذي كان في العملة والتجارة الخارجية.²

¹ كمال سي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² قانون 06-01، المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك.

الفصل الأول: ماهية النظام المصرفي

جاء في سنة 1988 قانون رقم 2006 المؤرخ في 12 جانفي وهو القانون المعدل للقانون 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك ، وبعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية كون البنك المركزي والبنوك هي مؤسسات اقتصادية لم تعد تخضع لمفهوم الستينات والسبعينات ، كونها مؤسسات تابعة لا تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية إلا على الورق.¹

كما بموجب هذا القانون تعطى الحرية للمؤسسات الاقتصادية بما فيها البنك المركزي والبنوك التجارية الدين كانوا تحت هيمنة الخزينة تعطى لهم كامل الحرية في التسيير اذونات السياسة النقدية وسياسة إعادة الخصم والائتمان وليس في إطار الأوامر ومن ثم هذه المؤسسات تتحمل الأرباح والخسائر بسبب تسييرها ، كما أنه بموجب هذا القانون تم استحداث مؤسسات مالية أخرى.

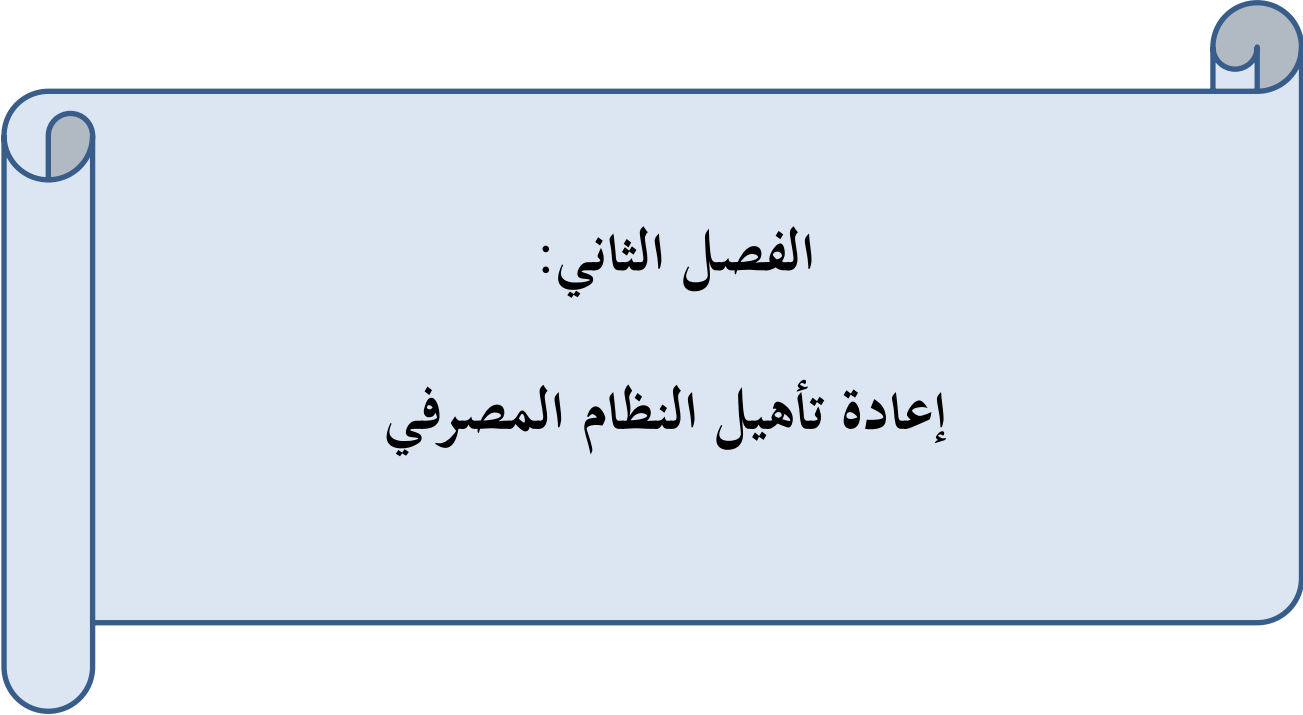
فالمادة السادسة من هذا القانون تكلف المؤسسات المالية التي لا تكتسي الطابع المصرفي ولا تتلقى ودائع ومنح قروض بصفة أساسية بقبول المساهمات على شكل أسهم وسندات اشتراك في الأرباح أو عملية رأس مال ومن ثم ظهر الجهاز المصرفي بينوك تجارية ومؤسسات أعمال لا تتلقى الودائع عكس المصارف ويسري عليها القانون المدني والتجاري.

¹ قانون رقم 2006 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المعدل للقانون 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك.

خلاصة الفصل

يعد النظام المصرفي جزءاً أساسياً من البنية الاقتصادية لأي دولة، إذ يُنظم حركة الأموال ويؤمن تمويل الأفراد والمؤسسات، كما يُساهم في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين. ويعتمد النظام المصرفي على الثقة، التنظيم، والرقابة، ويلعب دوراً حيوياً في استقرار الاقتصاد من خلال سياسات الإقراض والادخار وإدارة السيولة.

في الجزائر، فإن النظام المصرفي تطوّر تدريجياً، حيث كان قبل الاستقلال تابعا للاحتلال الفرنسي كغيره من المستعمرات، ليتأسس من جديد بعد الاستقلال، وأرفقته مجموعة من الإصلاحات وصولاً للشكل الحالي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.



الفصل الثاني:
إعادة تأهيل النظام المصرفي

تمهيد

تعد إعادة تأهيل النظام المصرفي خطوة أساسية في سبيل ضمان استقرار النظام المالي وتعزيز فعالية الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية السريعة والتحديات التي تطرأ على الأسواق المالية العالمية. تهدف عملية إعادة التأهيل المصرفي إلى إصلاح المؤسسات المالية المتعثرة، بما يضمن تحسين قدرتها على تلبية احتياجات الاقتصاد من تمويل وودائع وتوسيع دائرة الخدمات المصرفية بشكل يتماشى مع التطورات العالمية.

تتضمن إعادة التأهيل المصرفي عدة محاور رئيسية، مثل تحسين الكفاءة المالية والإدارية للبنوك، تقوية الهياكل الرقابية، وتحديث السياسات النقدية لتلبية احتياجات السوق بشكل أكثر فعالية. كما يشمل أيضاً تعزيز استخدام التكنولوجيا في العمليات المصرفية، بهدف تقليل التكاليف وزيادة سرعة وكفاءة تقديم الخدمات المصرفية.

إن إعادة التأهيل المصرفي لا تقتصر على إصلاح المشكلات المالية فحسب، بل تمتد لتشمل تحديث القوانين والأنظمة المصرفية وتطوير أساليب الإدارة وتنفيذ استراتيجيات جديدة تدعم الاستدامة المالية. وبالتالي، تساهم هذه العملية بشكل كبير في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، مما يدعم النمو الاقتصادي المستدام.

وعليه قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: إعادة التأهيل المصرفي.

المبحث الثاني: تشخيص واقع النظام المصرفي الجزائري

المبحث الأول: إعادة التأهيل المصرفي

في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة والضغط التي تواجه الأنظمة المالية العالمية، أصبحت إعادة تأهيل النظام المصرفي أمرًا بالغ الأهمية. إن تعزيز الكفاءة المصرفية، وتحسين مستوى الرقابة، وتطبيق التكنولوجيا المالية المتطورة، بالإضافة إلى ضمان استقرار النظام المصرفي، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني واحتياجات الأفراد والمستثمرين. سنتناول في هذا الحديث كيف يمكن للنظام المصرفي أن يعيد بناء ثقة المواطنين والمستثمرين من خلال تبني استراتيجيات تأهيل مبتكرة وشاملة، تشمل تطوير الهياكل المؤسسية والرقابية، وتفعيل حلول مالية تواكب العصر.

المطلب الأول: مفهوم إعادة التأهيل المصرفي

تعرف إعادة التأهيل المصرفي بأنها عملية تهدف إلى إصلاح الوضع المالي والإداري لمصرف يعاني من صعوبات مالية أو تشغيلية، بحيث يُعاد تنظيمه وتمكينه من الوفاء بالتزاماته، وضمان استمراره في أداء دوره في النظام المالي. تُعد هذه العملية ضرورية للحفاظ على الاستقرار المالي ومنع حدوث عدوى مصرفية تؤثر على النظام المالي بأكمله

ترتكز عملية إعادة التأهيل وترتبط بمصطلح إعادة الهيكلة والتي تركز على تحول مهم في مستويات الإدارة الوسطى، وإعادة بناء العمليات العمل مما يؤدي إلى تقليص أجزاء العملية وذلك يتم من خلال تفويض السلطة للعاملين واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الاتصالات العاجلة والمعلومات المرسله بصورة سريعة. فإعادة الهيكلة هي من أكثر الحلول الجذرية شمولاً وعمقاً في التغيرات. وقد تشمل التحول من تنظيم وظيفي إلى أسس أخرى تحددها المنشأة وبحسب حاجاتها. يرى Koler أن إعادة الهيكلة تمثل حاجة المؤسسات إلى إعادة هيكلة أعمالها وممارساتها لتحقيق تغيرات شاملة في بيئة الأعمال مثل: إعادة تعديل تقنية المعلومات والاتصالات عن بعد، وأن الاستجابة الرئيسية لمؤسسات الأعمال تأتي من خلال التغيرات المتعاقبة في البيئة، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة تعريف شامل لإعادة الهيكلة يتضمن التغيير في أسلوب العمل من خلال هيكل المسؤولية وقنوات الاتصال وإنسانية العمل بفعل استخدام التكنولوجيا في تطبيق الأفكار والأنماط الجديدة في العمل.

كما يعرف أيضا بأنه يعني تحسين أداء المصرف من خلال استعادة القدرة على الوفاء بالديون وتحسين قدرة المصرف على تزويد أو القيام بالوساطة المالية بين المدخرين والمدنيين استعادة الثقة.¹

¹ لعونية بن زكورة، لخضر عدوكة، إعادة الهيكلة البنكية: المفهوم، المبررات، الحلول، النتائج، ورقة بحثية، جامعة اسطنبول، معسكر، ص 03.

المطلب الثاني: سياسات إعادة التأهيل المصرفي

تتنوع سياسات إعادة التأهيل المصرفي وتتعدد كما يلي:

أولاً: الصيرفة الإسلامية

هي أحد أبرز فروع النظام المصرفي الذي يتبع أحكام الشريعة الإسلامية في تنظيم العمليات المالية. تقوم الصيرفة الإسلامية على مبادئ ومفاهيم مالية تتجنب التعامل بالفوائد الربوية (الربا)، وهو أحد المحرمات في الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الالتزام بمبادئ العدالة، المشاركة في الربح والخسارة، وتوزيع المخاطر بين الأطراف المشاركة في المعاملات المالية.

1. تعريف الصيرفة الإسلامية:

تعد الصيرفة الإسلامية نوعاً من الأنظمة المصرفية التي تعتمد على المبادئ والقيم الإسلامية في تنظيم عمليات التمويل والادخار. الهدف الرئيسي هو توفير خدمات مصرفية لعملاء يتجنبون التعامل بالفائدة (الربا)، ويرغبون في المعاملات المالية المتوافقة مع تعاليم الدين الإسلامي. تقوم البنوك الإسلامية بتقديم منتجات وخدمات مالية تتماشى مع الشريعة الإسلامية، مثل المراجعة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة¹.

وقد عرفت البنوك الإسلامية في اتفاقيات إنشاء "الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية"، في الفقرة الأولى من المادة الخامسة عند الحديث عن شرط العضوية في الاتحاد كالاتي: "يقصد بالبنوك الإسلامية في ذلك النظام تلك البنوك والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً." و قد سارت على هذا المنهج اغلب التعاريف التي أعطيت للبنوك الإسلامية، سواء في القوانين المنظمة لها أو في التي تبناها الفقه، وركزت تعاريف أخرى على الدور التنموي لهذه البنوك، فعرف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في مجالات مختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.²

2. أهمية الصيرفة الإسلامية

عدّ البنوك الإسلامية من المؤسسات المالية التي تلعب دوراً مهماً في النظام المالي والاقتصادي، خاصة في الدول التي تعتمد على الشريعة الإسلامية. إليك بعض أهمية البنوك الإسلامية:

¹ إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2013، ص2.

² اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر الجديدة، 1997، ص 10.

الفصل الثاني: إعادة تأهيل النظام المصرفي

- الامتثال للشريعة: تلتزم البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعلها خياراً مفضلاً لدى المسلمين الذين يرغبون في التعامل المالي وفقاً لقيمهم الدينية.
- عدم التعامل بالفائدة: تحظر البنوك الإسلامية التعامل بالفائدة (الربا) وتعتمد بدلاً من ذلك على أساليب تمويلية تتوافق مع الشريعة مثل المراجعة، المضاربة، والإجارة.
- تحفيز الاستثمار: تشجع البنوك الإسلامية على الاستثمار في المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على المجتمع وتساهم في التنمية الاقتصادية.
- العدل والمساواة: تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير خدمات مالية للأفراد والمشاريع الصغيرة، مما يساعد في تقليل الفجوة الاقتصادية.
- تنوع الاقتصاد: تساهم البنوك الإسلامية في تنوع مصادر التمويل وتحفيز القطاعات المختلفة من الاقتصاد، مما يعزز النمو الاقتصادي.
- الاستدامة: تركز العديد من البنوك الإسلامية على الاستثمارات المستدامة التي تتماشى مع مبادئ البيئة والعدالة الاجتماعية.
- تعزيز الثقة: كونها تعتمد على الشفافية والمبادئ الأخلاقية، فإن البنوك الإسلامية تعزز الثقة بين العملاء والمستثمرين.

3. خصائص ومبادئ الصيرفة الإسلامية

يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على أسس ومبادئ مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية تختلف تماماً عن تلك الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي التقليدي، هذا ما يجعلها تنفرد بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن بقية المؤسسات المصرفية التقليدية، حيث تنبثق هذه الخصائص والدعائم من المعالم الكلية للنظام الاقتصادي الإسلامي والذي تدور ضمن إطاره مختلف الفعاليات الاقتصادية ومنها المصارف الإسلامية والتي تعتبر الوجه المعبر لهذا النظام و يمكن إيجاز هذه الخصائص على النحو التالي:

- **الخاصية العقيدية للمصارف الإسلامية:** يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية في عدم الفصل بين أمور الدنيا وأمور الدين، فكما يجب مراعاة ما شرعه الله في العبادات يجب مراعاة ما شرعه في المعاملات، بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه، وبالتالي فإن البنوك الإسلامية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها وأنشطتها، ومن مظاهر خضوع البنوك الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية هو¹:

¹ عاشور عبد الجواد عبد الحميد، (1990): البديل الإسلامي للفوائد الربوية، دار النهضة، القاهرة، مصر، ص50.

➤ **عدم التعامل بأسعار الفائدة (الربا) أخذاً وعطاء:** لقد أثيرت عدة مناقشات حول فهم النصوص الشرعية التي تحرم الربا، حيث جاء من يبرر لهذه الفائدة بتقسيم القروض إلى إنتاجي واستهلاكي، فكان قرار مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف الذي فصل في هذه القضية سنة (1384هـ/ 1965م) جاء فيه:

- أن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي والقرض الإنتاجي لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة بتحريم النوعين
- كثير الربا وقليله حرام كما يشير إلى ذلك الفهم الصحيح في تحريم النوعين
- الإقراض بالربا محرم، لا تبيحه حاجة ولا ضرورة.
- الاقتراض بالربا محرم، كذلك ولا يرتفع إثمه عن المقرض إلا إذا دعت الضرورة.
- **الالتزام بقاعدة الحلال والحرام:**

لقد حدد الإسلام طرق المشروع لاكتساب المال وتملكه، حيث يصف الدكتور يوسف القرضاوي ذلك بقوله: "والقاعدة العامة في الكسب، أن الإسلام لا يبيح لأبناؤه أن يكتسبوا المال كيفما شاءوا بأي طريق أرادوا بل هو يفرق بين الطرق المشروع لاكتساب المعاش نظرا إلى المصلحة الجماعية، وهذا التفريق يقوم على المبدأ الكلي القائل بأن جميع الطرق لاكتساب المال الذي لا يحصل المنفعة فيها الفرد إلا بخسارة غيره غير مشروع، و أن الطرق التي يتبادل فيها الأفراد المنفعة فيها بينهم بالتراضي و العدل مشروع، وقد وسع الإسلام مجالات الكسب عن طريق تنويع وسائل الكسب للمال وتكثيرها ل يتيح للحواجز الفردية فرصة واسعة جدا للتصرف و التوصل إلى الكسب فتتسع ميادين العمل و يصبح النقد أكثر حركة¹"، وكذلك الحال فيما يتعلق بالاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة استثمارا و تبديلا و تجارة في تلبية احتياجات أساسية للمجتمع و توفير سبل العيش الكريمة ضمن الضوابط الشرعية². فالأصل فيما خلق الله من أشياء ومنافع هو الحل والإباحة، ولا حرام إلا ما حرمه نص صريح من قبل الشارع، وبناء على هذا فالأصل في العقود الجواز والإباحة، فحرية التعاقد مضمونة للناس ما لم تشمل على أمر نهى عنه الشارع، وحرمة بنص أو قياس أو بمقتضى القواعد المقررة والعقود من باب الأفعال العادية، وهو ما يشمل طرق الكسب وكل عقود البيع والإجارة والشركة ونحوها من العقود التي وضعها الإسلام لانفاق المال و اكتسابه بشرط التزام بالطيبات و الابتعاد عن الخبائث و المحرمات.³

- **خاصية تلازم الصفة الاستثمارية والتمويلية في المصارف الإسلامية وأثرها في تفعيل الارتباط بين**

الاقتصاد الحقيقي والمالي:

¹ يوسف القرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام، ط11، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1977، ص 121.

² محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها، مبادئها و تطبيقاتها المصرفية، ط1، دار الميسرة، الأردن، 2008، ص102.

³ محمد صبري هارون، أحكام الأسواق المالية، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 1999، ص101.

وفي هذا المجال نلاحظ أنه بينما يقوم العمل في المؤسسات المالية للنظام الرأسمالي على السعي الدؤوب لعزل القطاع الحقيقي عن القطاع المالي، يقوم العمل المصرفي الإسلامي على تحقيق التكامل بين القطاعين، وإن استقراء الصيغ الجائزة في المصارف الإسلامي يظهر بجلاء أن من أهم آثار الصيغ المحرمة في المعاملات المالية جميعاً هذا الانفصام بين القطاعين، فالتمويل يجد ذاته نشاط حقيقي، لأنه يؤدي إلى زيادة قدرة القطاع الحقيقي من الإنتاج ويربط رأس مال النقدي مع رأس مال الحقيقي، وهو ما يحقق هذه النتيجة سواء أكان التمويل على أساس المضاربة وهي شركة، أو المراجعة وهي ديون، لكن بيع ذلك الدين والمتاجرة به قبل أوانه كل ذلك نشاط مالي غير حقيقي، بالمعنى الاقتصادي يتسبب في إحداث الأزمات المالية.¹

• خاصية الالتزام بالأولويات الإسلامية في التمويل والاستثمار:

لا خلاف حول ضرورة تحقيق الربح من طرف البنك بغية استمراره وتوسعه، ولكن لا ينبغي أن يجعل من المردود المالي هدفاً أسمى لقيامه، حيث إن المال في البنك الإسلامي كما في غيره - أفراد وهيئات - يبقى دوماً وسيلة لتسخير غايات أسمى تنصب كلها في عملية الإعمار والتنمية، كما أن اقتصار البنك على العائد المالي فقط يجعله يهتم بمشاريع قد لا تخدم مصالح المجتمع، وهو انحراف عن الوظيفة التنموية له.

• خاصية الاعتماد على مبدأ معدل المشاركة الإسلامي القائم على آلية الربح بدل نظام الإقراض الفائدة:

تعتمد البنوك التقليدية في عملها على نظام الفائدة، حيث تعتبر في الجانب الأول مدينة اتجاه أصحاب الودائع الذين تمنحهم مقابل يتمثل في سعر الفائدة المدين، وفي الجانب الثاني دائنة للمقترضين الذين يتحملون سعر الفائدة الدائن، وحول هذا المفهوم تنشط البنوك التقليدية كوسيط مالي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز في التمويل، معتمدة في تحقيق أرباحها عن الفرق بين سعر الفائدة الدائن والمدين. في المقابل نجد أن الفلسفة التي يقوم عليها العمل المصرفي والتمويلي الإسلامي تنبني على قاعدة الغنم بالغرم، أي إذا دخل عنصر من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية على أساس المشاركة في الربح الناتج لا على أساس الأجر الثابت فعليه أن يقبل المخاطرة، أي أن نضمن ما قد يحدث من نتائج سلبية ويتحملها مقابل استحقاقه لنصيب من الربح إذا تحقق، وهذا هو معنى الغنم بالغرم²، وهذه القاعدة لها أهمية كبيرة في التمويل الإسلامي، إذ يقوم في الحقيقة على المخاطرة، ففي الوقت الذي تقوم فيه العقود المالية بفائدة على فصل الحق في العائد عن مسؤولية تحمل الخسارة من خلال ضمان أصل قيمة القرض والعائد المقطوع عليه، ومن هنا فإن هذه العقود تقوم بتحويل مخاطر القرض من المقترض بينما يبقى المقرض محتفظاً بملكية للمبالغ المقرضة، والتمويل

¹ عبد الناصر براني، دائرة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 2013، ص 5.

² ناصر سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الإسلامي أو الموقف الإسلامي يمنع فصل الحق في العائد عن المسؤولية التي تتبع الملكية، وبهذه الطريقة فإن التمويل الإسلامي كما تتعامل به البنوك الإسلامية يحول دون تحويل انتقال المخاطر لطرف واحد في العقد ويحث على المشاركة فيها¹.

3. أدوات الصيرفة الإسلامية²:

- **المرابحة:** هي أحد أساليب التمويل التي يستخدمها البنك الإسلامي، حيث يشتري البنك سلعة معينة بناءً على طلب العميل، ثم يبيعها له بربح معلوم يتم الاتفاق عليه مسبقاً. لا يتم فرض فائدة بل يتم تحديد هامش ربح ثابت.
 - **المضاربة:** هي شراكة بين طرفين، حيث يقدم أحد الطرفين المال بينما يتولى الآخر إدارة المشروع أو العمل. يتم تقاسم الأرباح حسب النسبة المتفق عليها، بينما يتحمل الطرف الممول الخسارة إذا كانت هناك خسائر.
 - **المشاركة (المشاركة في الأرباح والخسائر):** تقوم هذه الأداة على تقسيم الأرباح والخسائر بين البنك الإسلامي والعميل بناءً على نسبة محددة يتم الاتفاق عليها مسبقاً.
 - **الإجارة:** هي عملية تمويل يقوم البنك الإسلامي من خلالها بتأجير أصول معينة للعميل مقابل أجر دوري. يتم تحديد مدة العقد وشروط الإيجار بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- فوائد الصيرفة الإسلامية:
- **العدالة المالية:** بما أن الصيرفة الإسلامية تعتمد على الشراكة والمشاركة في الربح والخسارة، فإنها تسهم في تعزيز العدالة بين الأطراف المتعاملة. إذ لا يستفيد طرف واحد من خلال فرض فوائد ثابتة كما في النظام التقليدي.
 - **الاستقرار المالي:** إن عدم اعتماد البنوك الإسلامية على الفائدة يعزز الاستقرار المالي في السوق، حيث أن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة.
 - **تشجيع الاستثمار الحقيقي:** تساهم الصيرفة الإسلامية في دعم المشاريع الاستثمارية الحقيقية التي تستند إلى أصول مادية أو مشروعات إنتاجية، مما يساهم في النمو الاقتصادي المستدام.
- التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية:

- **الافتقار إلى التنسيق العالمي:** على الرغم من أن الصيرفة الإسلامية تتوسع بشكل كبير في العديد من الدول، فإن عدم وجود معايير موحدة وقوانين تنظيمية مشتركة بين الدول يجعل من الصعب تنسيق الأنشطة المصرفية الإسلامية عالمياً.

¹ طارق الله خان، أحمد حبيب، (2003)، إدارة المخاطر قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ص 142.

² إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص 8-12.

- **التحديات القانونية والرقابية:** توجد تحديات قانونية وتنظيمية في بعض الدول التي قد تعيق تطبيق النظم المصرفية الإسلامية بشكل كامل، بسبب وجود نظام مصرفي تقليدي يعتمد على الفائدة.

- **الافتقار إلى الخبرات المتخصصة:** على الرغم من النمو السريع للبنوك الإسلامية، إلا أن هناك نقصاً في الخبرات المتخصصة في إدارة الأعمال المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يحد من تطور هذه البنوك في بعض الأسواق.

4. أهداف البنوك الإسلامية :

تتشترك البنوك الإسلامية في بعض أهدافها مع البنوك التقليدية، وهذا راجع لطبيعة الدور المشترك بينهما والمتمثل في الوساطة المالية بين فئتي المدخرين أصحاب الفوائض والمستثمرين أصحاب العجز، إلا أنها تنفرد بمجموعة من الأهداف تختلف عنها مع البنوك التقليدية، وهذا راجع لطبيعة المبادئ والأسس التي تقوم عليها، لأهداف الشريعة في القيم الإسلامية وتطبيقها حيث نجد أن للبنك الإسلامي أهداف يسعى لتحقيقها تجسيدا مجال المال والمعاملات الاقتصادية ليسهم بفعالية في القضاء على الازدواجية التي قد يجدها الإنسان المسلم بين تعاليم العقيدة، و واقع الممارسات الفعلية التي تتم في المجتمع، ويمكن لنا أن نتعرض لأهم هذه الأهداف فيما يلي :

● **أهداف شرعية :** فتبدأ بالتصور العام لهذه الأهداف هو و الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية، و استخدام وسائل في العمل تتلاءم معها، نهدف تحقيق نقلة اقتصادية ، حضارية، مالية ، اجتماعية و سلوكية من منظور إسلامي مما يحقق التنمية وفقا لمقاصد و مبادئ الشريعة الإسلامية و يمكن أن نلخص الأهداف الشرعية للبنوك الإسلامية في الآتي :

● تقديم البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية لرفع الحرج عن المسلمين من خلال تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية

● تثبيت القيم العقائدية و الأخلاقية في المعاملات لدى كل من العاملين أو المتعاملين معها

● نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل¹

● **أهداف تنموية :** تسهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية إنسانية في إطار المعايير الشرعية، وتنمية عادلة متوازنة تركز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات، وتحقيق النمو المتوازن والعادل لكافة المناطق وبالشكل الذي يسمح بالاهتمام بالمناطق والقطاعات الأقل نمواً الاقتصادي وخروجها من سجن التبعية ، فالنظام المصرفي الإسلامي قادر على حل مشكلات التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع عقيدة الأمة و تطلعاتها الحضارية و يشكل حافزا قويا لإطلاق الطاقات الكامنة في الدول الإسلامية

¹ بن براهيم الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الفصل الثاني: إعادة تأهيل النظام المصرفي

- ، وتفجير روح الابتكار والإبداع، من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستقرار وهي عملية تأخذ عدة أبعاد من بينها ما يلي¹ :
- تعمل البنوك الإسلامية على تحقيق التنمية الشاملة العادلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي و توفير السلع والخدمات الأساسية؛
 - تحقيق زيادات متنامية في معدل النمو الاقتصادي ، بتنمية الحرفيين و الصناعات الحرفية و البيئية باعتبارها أساس فعال لتطوير البنية الاقتصادية في الدول؛
 - تشجيع الاستثمار نظرا لتخفيض تكلفة المشاريع بسبب إلغاء الفائدة وهو ما يساهم في خلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة فينعكس ذلك على الدخل الوطني ايجابيا.
 - **أهداف اجتماعية** : تسعى المصارف الإسلامية إلى تقديم الخدمات الاجتماعية ذات طبيعة خاصة، و ذلك من خلال ما يلي:
 - القرض الحسن: وذلك لمساعدة المحتاجين في تدبير أمور حياتهم بدون فوائد ربوية؛ لغايات إنسانية، كالزواج، والعلاج، والكوارث، والديون، والإعسار، وغيرها .وللعلم فإن أموال صندوق القرض الحسن ليست من أموال المودعين بالبنك، بل هي من أموال أهل الخير في إقراضها عن طريق البنك كقروض حسنة .
 - صندوق الزكاة :أنشأت بعض المصارف الإسلامية في داخلها صندوقا للزكاة وجعلته منفصلا في ادارته وحساباته عن البنك ، ووضعت للصندوق لائحة تشرف على تنفيذها هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية داخل المصرف حيث أوكلت للصندوق مهمة دراسة الأموال التي تجب فيها الزكاة، وتقديم الحساب الشرعي لها، بالنسبة للأفراد والتجار، والشركات، بالإضافة إلى تحديد من يقومون بالزيارات الميدانية لذلك، مع الدراسات الاجتماعية للعائلات والأسر لتخفيف المعاناة عن المستحقين من الفقراء والمساكين، وبذلك تم إحياء فريضة جمع الزكاة، وللمساهمة في حل مشكلة العجزة والمتسولين في المجتمع .
 - **أهداف استثمارية** : يركز الهدف الاستثماري للبنوك الإسلامية على جانبين أساسيين :
 - الأول: يقوم على جذب أموال الأعوان الاقتصاديين (أصحاب الفائض) عن طريق نشر الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع بهدف استقطاب رؤوس أموال و توظيفها ،وتكمن أهمية هذا في أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع وأفراده.
 - الثاني: يمثل هذا الجانب الشق الثاني في عملية الوساطة المالية، حيث يعمل البنك الاسلامي على توظيف هذه الموارد المدخرة توظيفا فعالا في المجالات الاقتصادية عن طريق المشاركة في الاستثمار مع أصحاب العجز و تعد

¹حري- عريقات، إدارة المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 125.

الفصل الثاني: إعادة تأهيل النظام المصرفي

الاستثمارات ركيزة العمل في البنوك الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق أرباحها، سواء للمودعين أو للمساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن للبنوك الإسلامية استخدامها، على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثمار الأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية.

من و هنا تعدد معالم الأهداف الاستثمارية والتي تتلخص في¹:

- ترويج المشروعات الاستثمارية لحساب البنك الإسلامي أو لحساب الغير أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والمعرفة والدراية والقدرة الفنية.
- تحقيق مستوى وظيفي تشغيلي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع .
- تحقيق مستوى مناسب من الاستقرار السعري في أسعار السلع و الخدمات المطروحة و التداول في السوق
- توفير صيغ تمويلية مرنة ومناسبة ومستقطبة لرؤوس الأموال ومنه تحسين المناخ الاستثماري العام.
- توفير الخدمات والاستشارات الاقتصادية والمالية للحفاظ على الأموال وتنميتها وما ينتج عنه من تحسين للأداء الاقتصادي للمشروعات

ثانياً: الصيرفة الإلكترونية

في العصر الحديث، ومع التطور التكنولوجي السريع وانتشار الإنترنت والهواتف المحمولة، أصبحت الصيرفة الإلكترونية جزءاً أساسياً من حياة الأفراد والمؤسسات. فهي تمثل نقلة نوعية في كيفية تقديم الخدمات المصرفية، حيث تتيح للعملاء إجراء المعاملات المصرفية من أي مكان وفي أي وقت، دون الحاجة إلى التوجه إلى الفروع التقليدية للبنوك. تعتبر الصيرفة الإلكترونية مثلاً على تكامل التكنولوجيا مع القطاعات المالية لتلبية احتياجات العملاء بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

من خلال استخدام الإنترنت، الأجهزة الذكية، والصرف الآلية، أصبح بإمكان الأفراد إدارة حساباتهم، تحويل الأموال، ودفع الفواتير بكل سهولة، مما يقلل من التكاليف ويزيد من سرعة وكفاءة الخدمات المصرفية. في هذا المطلب، سنناقش مفهوم الصيرفة الإلكترونية، القنوات المختلفة التي تقدم من خلالها هذه الخدمات، أبرز مميزاتهما، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيقاتهما.

1. مفهوم الصيرفة الإلكترونية:

الصيرفة الإلكترونية هي تقديم الخدمات المصرفية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الإنترنت، الموزعات الآلية، الشبكات الخاصة، الهاتف النقال، والهاتف الثابت، والحاسوب الشخصي. تتيح الصيرفة الإلكترونية للعملاء

¹ بن براهيم الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الحصول على الخدمات المصرفية عن بُعد، على مدار 24 ساعة وطوال أيام الأسبوع، وبسرعة فائقة وتكلفة أقل، وبدون الحاجة إلى التقاء مادي بين العميل والمصرف.

2. قنوات الصيرفة الإلكترونية:

يقدر العاملون في القطاع المصرفي أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال القنوات التقليدية تكلف ما لا يقل عن ستة أضعاف تقديمها عبر القنوات الإلكترونية الحديثة. وبالتالي، فإن هدف العمل المصرفي يتمثل في تقليل التكلفة وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة عالية.

يهدف المصرف من خلال إدخال تكنولوجيا الاتصالات في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء إلى تقليل التكاليف، وزيادة العوائد، وتقديم خدمة بأعلى جودة. وتستخدم الصيرفة الإلكترونية العديد من القنوات، ومنها¹.

- الصرافات الآلية: (ATM)

تعتمد خدمات الصرافات الآلية على شبكة من الاتصالات تربط بين فروع المصرف المختلفة. بفضل هذه الشبكة، يستطيع أي عميل من أي مصرف مشترك استخدام الصراف الآلي لتقديم خدمات مثل السحب النقدي ودفع الفواتير. تطورت الصرافات الآلية لتشمل خدمات مثل دفع فواتير المؤسسات الخدمية، ومع ظهور البطاقات الذكية، أصبحت الصرافات الآلية تقدم خدمات متنوعة.

- الصيرفة عبر الهاتف:

تعتمد هذه الخدمة على الترابط بين فروع المصرف المختلفة وتمكن الموظف المختص من الوصول إلى بيانات العميل من أي فرع. يقوم العميل بالاتصال عبر رقم موحد للحصول على خدمات محددة، مثل الاستفسار عن الرصيد أو إجراء التحويلات المالية. كما تطورت هذه الخدمة لتشمل الرد على رسائل البريد الإلكتروني من قبل المصارف، مما يعزز التفاعل مع العملاء.

- الصيرفة عبر الإنترنت: (Online Banking)

تعتبر الصيرفة عبر الإنترنت من أبرز القنوات المصرفية الإلكترونية، حيث تتيح للمستخدمين إجراء مجموعة متنوعة من المعاملات المصرفية عبر شبكة الإنترنت. من خلال هذه الخدمة، يمكن للعملاء الاطلاع على أرصدهم، إجراء التحويلات المالية، وإدارة المحفظة المالية. تتميز هذه الخدمة بسهولة الوصول إليها، وتوفيرها على مدار الساعة، بتكلفة منخفضة للمصرف.

- الصيرفة عبر الهاتف النقال:

¹ بوعافية، رشي، خميس مليانة، د. زويتة، محمد صالح، الصيرفة الإلكترونية - الواقع والتحديات. مجلة اقتصاد الجديد، العدد 03، مايو 2011، ص. 145.

الفصل الثاني: إعادة تأهيل النظام المصرفي

تعرف هذه الخدمة أيضاً بالمصارف الخلوية، حيث توفر للعملاء خدمات مصرفية من أي مكان وفي أي وقت باستخدام هواتفهم المحمولة. تشمل هذه الخدمات الاستعلام عن الأرصدة، تحويل الأموال بين الحسابات، دفع الفواتير، وفتح الحسابات أو غلقها. ومع تطور البطاقات الذكية، أصبحت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أكثر أماناً وموثوقية، مما يزيد من استخدامها في المعاملات اليومية.

- الصيرفة عبر التلفزيون:

تعتبر هذه التقنية من أحدث أشكال الصيرفة الإلكترونية، حيث يمكن تقديم الخدمات المصرفية عبر التلفزيون التخطيبي (Interactive TV) في هذه القناة، يتم استخدام التلفزيون كوسيلة لنقل البيانات عبر الصورة، مما يعزز تجربة العملاء. تعد هذه الخدمة جذابة نظراً للسعة الكبيرة التي يوفرها التلفزيون في نقل المعلومات¹.

3. مزايا الصيرفة الإلكترونية:

- تتمتع الصيرفة الإلكترونية بعدد من المزايا التي تجعلها الخيار المفضل للكثير من العملاء:
- الخدمات عن بُعد: يمكن للعملاء الاستفادة من الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى الاتصال المباشر مع المصرف.
- إلغاء المستندات الورقية: تتيح الصيرفة الإلكترونية التعاقد والتعامل دون الحاجة إلى مستندات ورقية، مما يطرح بعض القضايا القانونية المتعلقة بأداة الإثبات.
- الخدمات عبر الحدود: يمكن للعملاء الحصول على الخدمات المصرفية من أي مكان في العالم، مما يفتح آفاقاً جديدة للنمو في الأسواق العالمية.

4. البنية التحتية اللازمة للصيرفة الإلكترونية:

لتطبيق الصيرفة الإلكترونية بشكل فعال، يجب توافر بنية تحتية تكنولوجية قوية معتمدة على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب هذه البنية التحتية وجود متطلبات قانونية وتشريعية لتنظيم المعاملات الإلكترونية بما يتوافق مع البيئة الثقافية والاجتماعية في الدول المختلفة².

¹ المرجع نفسه، ص ص 146-147

² المرجع نفسه، ص ص 148-149.

ثالثا: الشمول المالي

يعد الشمول المالي من المواضيع الاقتصادية المهمة التي تهدف إلى ضمان وصول كافة أفراد المجتمع إلى الخدمات المالية بشكل شامل. ومع تزايد أهمية تحقيق العدالة الاقتصادية، أصبح الشمول المالي أداة رئيسية في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. يتناول هذا المطلب مفهوم الشمول المالي وتطوره وأبعاده، فضلاً عن أهمية تعزيزه في مختلف دول العالم.

1. مفهوم الشمول المالي:

يعتبر مفهوم الشمول المالي بالأساس جزء من خطاب المنظمات العالمية والمالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ظهر بنهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ومواكبا لبرامج الخصخصة والتشفير وتخفيض موازنات الدول والتوظيف العام للإفناق على الخدمات الاجتماعية.¹

فالشمول المالي، هو أن يجد كل فرد أو مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها مثل: حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة، هذه المنتجات يجب تقديمها من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات الأهلية وغيرهم، كما يجب أن تكون أسعارها مناسبة للجميع، وسهل الحصول عليها، وتراعي حماية حقوق المستهلك.²

ويعرف صندوق النقد الدولي الشمول المالي بأنه الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، الائتمان، والتأمين)، المقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.³

عرفته منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE) والشبكة الدولية للتتيف المالي (INFE) بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل

¹ حنان حمد فهمي حمد، "الدفع الإلكتروني ودوره في تحقيق الشمول المالي"، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد 34، مصر، 2022، ص 108.

² عمار فوزي كاظم المياحي، ليلي فوزي أحمد جعفر، "السياسات المصرفية الدولية، الشمول المالي والاستدامة المصرفية 2030"، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2020، ص 163.

³ بوري صراح، براهيم آسية، "التكنولوجيا المالية كآلية لتطبيق وتعزيز الشمول المالي: دراسة ميدانية على عينة من عملاء البنك الوطني الجزائري BNA"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر، 2023، ص 327.

المناسب، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم النوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".¹

وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء (الصادر في شهر يناير عام 2017) تحت عنوان "قياس الشمول المالي في العالم العربي" يشير الشمول المالي إلى تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات بما في ذلك أصغرهما، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية، مدفوعات، تحويلات، ادخار ائتمان، تأمين... الخ، ويقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.²

2. أهمية الشمول المالي

تتلخص أهمية الشمول المالي في:³

- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أي تساهم في تقليل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة؛
 - تعزيز استقرار النظام المالي، أي زيادة استخدام السكان للخدمات المصرفية والمالية ويسهم في تعزيز استقرار النظام المالي؛
 - تعزيز الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم؛
 - توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها مع الثورة التكنولوجية.
- كما يحقق الشمول مجموعة من الفوائد نذكر منها:⁴
- يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية، وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المستعدين للتعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة الادخار وتحسين أداء البنوك، وتعزيز فرص التنافسية بين المؤسسات المالية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على تنوع منتجاتها وجودتها، مما يصب في هدف تحقيق الاستقرار المالي.

¹ أشرف إبراهيم عطية، "تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر"، *المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع*، المجلد الثاني، العدد الثاني، المجلس الأعلى للجامعات، مصر، 2021، ص 1375.

² جمال الدين بن رجب، "حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الاجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2018، ص 2.

³ قيس عبد الرزاق أحمد وآخرون، "توظيف برامج الشمول المالي لتحقيق تنمية مصرفية مستدامة دراسة تحليلية عن برامج الشركات العراقية المصرفية الضامنة والمناخة للقروض"، *مجلة الوارث العلمية*، المجلد الثالث، عدد خاص، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة وارث الانبياء، العراق، 2021، ص 132.

⁴ صديقي أحمد، لولبية فوزي، "مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي -دراسة تحليلية-"، *مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي*، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة تمنتراست، 2023، ص 83.

- إمكانية الشمول المالي في مساعدة الأفراد من خلال الخدمات المالية على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الأساسيات.
- مساهمة تحسين الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي من خلال توفير خدمات مالية ذات جودة، مما يؤدي إلى خلق مناصب العمل وتحسين الدخل وتعزيز فعالية السياسة المالية والنقدية.

3. خصائص الشمول المالي:

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية بالطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير متعاملين مع البنوك، وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلوكية واللاسلكية، والتحويل البرقي، مكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفعالة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وبالتالي تعزيز فكرة انتشار الشمول المالي، كما يساعد الشمول المالي أيضا من تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الانتاجية والدخول، وزيادة الانفاق لأغراض الصحة الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دفع النمو الاقتصادي.¹

4. أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى تحسين فرص وصول واستخدام الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع بأسعار معقولة وبعادلة وشفافية، وتمثل الأهداف الرئيسية من تطبيق الشمول المالي في:

1. على مستوى الدولة: تتمثل أهداف الشمول على مستوى الدولة في:²

¹ فضيل البشير ضيف، "واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 477.

² آية عادل محمود عوض، "أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، 2021، ص 377.

الفصل الثاني: إعادة تأهيل النظام المصرفي

- أن تكون التعاملات المالية للأفراد معروفة ومحددة بشكل واضح للدولة، بحيث ترتفع حصيلة الضرائب، ومنع التهرب الضريبي، إضافة إلى إلغاء الشيكات الحكومية، ليتجه المواطن للدفع الإلكتروني لتحقيق الشفافية والوضوح؛
- يساهم نظام التحصيل الإلكتروني في سرعة تحصيل إيرادات الدولة، وزيادة العمر الافتراضي للعمليات الورقية عبر الحد من الحاجة لتداولها في الأسواق، ومن ثم توفير في تكلفة طباعة هذه العملات؛
- تخفيض تكاليف النقل والتأمين على النقدية من وإلى البنك المركزي؛
- دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث يساهم ذلك في انخفاض معدل التضخم، والحفاظ على قيمة القوة الشرائية للنقود، وانخفاض أسعار الفائدة على الإقراض في البنوك، وبالتالي زيادة تمويل استثمارات حقيقية التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل.

2. على المستوى الاجتماعي: على المستوى الاجتماعي، يهدف الشمول المالي إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

- القضاء على الفقر؛
- تحقيق سبل العيش المستدامة؛
- حصول الطبقات ذات الدخل المنخفض على ما تحتاجه من خدمات مالية؛
- حماية الفقراء ومحدودي الدخل من الاستغلال عن طريق الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة وارتفاع أسعارها نسبياً.

3. على مستوى القطاع المصرفي:

- زيادة قدرة القطاع المصرفي على توسيع الاستثمارات من خلال التوسع في أجهزة الصراف الآلي، وانتشار الفروع البنكية ونقاط البيع، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية ملائمة وفقاً لرغبات واحتياجات العملاء؛
- زيادة عدد المتعاملين في القطاع المصرفي يؤدي إلى زيادة السيولة البنكية، وهو ما قد ينعش الاقتصاد، فالسيولة التي يدخرها الفرد في بيته تمكنه وحده من الاستفادة منها، أما السيولة المودعة في البنك فتمكّن أطرافاً أخرى من الاستفادة منها واستثمارها بدلاً من بقائها دون استثمار؛
- تعزيز قنوات اتصال فعالة بين القطاع المصرفي والعملاء، ومن ثم جذب أكبر عدد من العملاء؛

¹ دينا مختار صابر هاشم، "أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 23، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر، 2022، ص 144.

- جذب فئات محدودتي ومتوسطتي الدخل وليس هنا فحسب وإنما أيضا سكان المناطق النائية لتكون تعاملاتهم المالية مع القطاع المصرفي، ومن ثم تحسين ربحية ذلك القطاع وزيادة أسعار الأسهم في السوق مما ينعكس في النهاية على تعزيز الأداء المالي؛

- توسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة في التعاملات المالية.¹

4. على مستوى العملاء:

- تقديم تسهيلات سداد إلكترونية تتسم بالكفاءة والمرونة وبتكاليف معقولة؛
- تزويد العميل بكافة المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية؛
- زيادة الوعي والثقة في المال لديهم بما سيحقق لهم خيارات مالية مبنية على معلومات صحيحة؛
- الاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بحياضية وموضوعية؛
- امتلاك الفرد حساباً بنكياً، يوفر له سجلاً بنكياً يمكنه من الحصول على تمويل بنكي في حالات الطوارئ، أو حتى في حال أراد الحصول على تمويل لغرض الاستثمار؛
- الحد من مخاطر التعامل النقدي، حيث أن فقد المال النقدي أسهل من فقدته في الحساب المصرفي، وهذه مشكلة تؤرق الدول النامية بشكل كبير، ولذلك فإن الكثير من الدول الأفريقية حالياً تشجع مواطنيها على إيداع أموالهم وادخارها في البنوك بدلاً من ادخارها في المنازل، وفي ذلك تخفيض لنسبة جرائم الأموال أيضاً.²

رابعاً: الاندماج المصرفي:

يعد الاندماج المصرفي من أهم العمليات التي تحدث في القطاع المالي والمصرفي في العصر الحديث، وهو يشير إلى عملية دمج بنك أو أكثر في مؤسسة مصرفية واحدة. يعكس هذا المفهوم التوجه نحو تكوين كيانات مصرفية أكبر وأقوى بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية، تعزيز القدرة التنافسية، وتوفير الخدمات المالية بشكل أكثر فعالية. في ظل العولمة الاقتصادية والتطور السريع للتكنولوجيا، أصبحت البنوك بحاجة إلى التكيف مع بيئة العمل الجديدة التي تزداد فيها المنافسة. ويمثل الاندماج المصرفي وسيلة فعالة لمواجهة التحديات الناتجة عن هذه المنافسة، حيث يمكن من خلاله تحقيق وفورات الحجم، توسيع شبكة الخدمات، وتعزيز الموارد المالية للبنك.

1. مفهوم الاندماج المصرفي

تعددت التعريفات في مجال اقتصاديات البنوك حول مفهوم الاندماج المصرفي، ويمكن تلخيص أهمها في التالي:

¹ آية عادل محمود عوض، مرجع سبق ذكره، ص 378.

² المرجع نفسه، ص 379.

يرى البعض أن الاندماج المصرفي هو "العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، حيث يتخلى البنك المندمج عن ترخيصه ويتخذ اسماً جديداً عادة يكون المؤسسة الداخلة أو الحائزة، ويتم دمج أصول وخصوم البنك المندمج مع أصول وخصوم البنك الداخج".

في حين يرى البعض الآخر أن الاندماج المصرفي هو "اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانها إدارياً في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفعالية أكبر لتحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية الاندماج¹".

2. أنواع الاندماج المصرفي

يتم تصنيف الاندماج المصرفي وفقاً لمعياري طبيعة النشاط ووفقاً لطبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

أ. معيار طبيعة النشاط:

- الاندماج الأفقي: يحدث بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس المجال المصرفي، مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار.
- الاندماج الرأسي: يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنوك الكبيرة في المدن الرئيسية أو العواصم.
- الاندماج المختلط: يحدث بين بنوك تعمل في أنشطة غير مترابطة، مما يحقق التكامل بين هذه الأنشطة.

ب. معيار العلاقة بين الأطراف:

- الاندماج الطوعي: يتم بموافقة كل من إدارة البنك الداخج والبنك المندمج، ويشجع من قبل المؤسسات المالية.
- الاندماج القسري: تلجأ إليه السلطات النقدية لتنقية النظام المصرفي من البنوك المتعثرة.
- الاندماج العدائي: يحدث عندما تعارض إدارة البنك المستهدف دمجها.

3. دوافع الاندماج المصرفي ومبرراته

تعدد دوافع الاندماج المصرفي، وأبرزها:

- الاستفادة من اقتصاديات الحجم: حيث يمكن تحقيق وفورات في التكلفة بزيادة الحجم.
- مواجهة العولمة المصرفية: يمكن للبنوك الكبرى التوسع عبر الحدود لمواجهة التحديات العالمية.
- ثورة تكنولوجيا المعلومات: تساهم التكنولوجيا في تحسين سرعة تقديم الخدمات وتخفيض التكاليف.
- حماية الجهاز المصرفي: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة فيه.

¹ شهبون، لامية.. الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 22، 2022، ص174.

4. مزايا الاندماج المصرفي وسلبياته

أ. المزايا:

-تحسين الأداء: رفع الكفاءة التشغيلية والإدارية.

-دعم القدرة التنافسية: زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية.

-تنويع الخدمات: تقديم منتجات وخدمات مالية جديدة.

ب. السلبيات:

-الاستغناء عن بعض العاملين: تقليص عدد الموظفين في المؤسسات المندمجة.

-صعوبة المزج الثقافي: تواجه البنوك صعوبة في دمج أساليب العمل والثقافات.

-الاحتكار: قد يؤدي الاندماج إلى احتكار السوق المصرفي، مما يضعف المنافسة¹.

خامسا: التحرير المصرفي

يشهد العالم اليوم تحولاً كبيراً في نظم المالية والمصرفية، وهو ما يعكس التغيرات الهيكلية في معظم اقتصادات الدول. يُعد التحرير المالي والمصرفي جزءاً أساسياً من الإصلاحات الاقتصادية، حيث يهدف إلى إزالة القيود على السوق المالية والمصرفية، مما يعزز القدرة التنافسية ويسهم في النمو الاقتصادي. هذا المطلب يركز على مفهوم التحرير المالي والمصرفي، وأهدافه، وكذلك الإجراءات التي يجب اتباعها لتحقيق نجاح هذا التحرير على المستويات المحلية والدولية².

1. مفهوم التحرير المالي والمصرفي

يعد التحرير المالي أحد مكونات التحرير الاقتصادي الذي يركز على تقليص القيود المفروضة على التجارة الداخلية والخارجية، وزيادة نشاط القطاع الخاص. ويشمل التحرير المالي إلغاء الضوابط والقيود على المؤسسات المالية، مما يتيح لهذه المؤسسات القدرة على تحديد أسعار الفائدة وفقاً لقوى السوق (العرض والطلب). كما يعزز تحرير المعاملات المالية من خلال فتح الأسواق المالية للمنافسة المحلية والدولية.

التحرير المصرفي يهدف إلى تعزيز قدرة البنوك على العمل دون قيود حكومية، مما يسمح للبنوك المحلية بالتكيف مع التطورات العالمية وزيادة قدرتها التنافسية. يتم ذلك عبر إجراءات مثل إلغاء الرقابة على تخصيص الائتمان، والحد من الاحتياطات الإلزامية، وكذلك خصخصة البنوك العامة.

¹ المرجع نفسه، ص 174-178.

² بزيري، محمد أمين، وطرشي، محمد، اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة. المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أيام 11-12 مارس 2008، ص 02.

2. أهداف التحرير المالي والمصرفي

من أهم أهداف التحرير المالي والمصرفي:

- زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية: من خلال تحرير أسواق المال، يتم جذب المزيد من الاستثمارات لتمويل الاقتصاد الوطني.
- تعزيز الكفاءة المالية: عن طريق إلغاء القيود على أسعار الفائدة وأسعار الصرف، مما يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد المالية.
- تحسين جودة الخدمات المالية: من خلال إزالة الحواجز أمام المنافسة في السوق، تتوفر فرص لتحسين جودة المنتجات والخدمات المالية المقدمة.
- تحقيق نمو اقتصادي مستدام: من خلال تعزيز قدرة المؤسسات المالية على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتحقيق استقرار السوق المالية¹.

3. إجراءات التحرير المالي والمصرفي

تشمل إجراءات التحرير المالي على المستويين المحلي والدولي:

-المستوى المحلي:

- ✓ تحرير أسعار الفائدة: إزالة القيود على أسعار الفائدة، مما يسمح بتحديدتها في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب.
- ✓ إلغاء القيود على الإقراض: تخفيف الرقابة على توجيه الائتمان للقطاعات المختلفة، مما يسمح بمرونة أكبر في تخصيص الموارد.
- ✓ تحرير المنافسة المصرفية: إزالة القيود التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية، مما يعزز التنافسية في السوق المصرفي.

-المستوى الدولي:

- ✓ فتح الأسواق المالية: إزالة القيود على تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود، مما يسمح بتوسيع الأسواق المالية الوطنية والدولية.
- ✓ إلغاء ضوابط الصرف: تحرير سعر الصرف من القيود لتحديده بناءً على قوى السوق، مما يعكس الواقع الاقتصادي.

¹ المرجع نفسه، ص ص 03-05.

✓ تحرير أسواق الأوراق المالية: تمكين المستثمرين من التعامل بحرية مع أسواق المال المحلية والعالمية، مما يزيد من السيولة في هذه الأسواق.

4. شروط نجاح سياسة التحرير المالي

لنجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي، يجب توافر عدة عوامل أساسية مثل:

- الاستقرار الاقتصادي العام: ويشمل تقليل معدلات التضخم لضمان عدم تأثيره السلبي على النظام المصرفي.
- وجود قطاع مالي كفاء ومستقر: يتطلب الأمر إصلاحات هيكلية لبناء قطاع مالي قوي قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية.

- توافر بنية قانونية ومؤسسية ملائمة: توفير إطار قانوني وتنظيمي يضمن الشفافية ويقلل من المخاطر الأخلاقية.

- التنظيم والإشراف المناسب: ضمان وجود هيئات إشرافية فعالة لضمان استقرار النظام المالي ومواجهة المخاطر.

5. التحرير المالي والمصرفي في سياق دول العالم

شهدت العديد من الدول النامية تجارب في تطبيق سياسات التحرير المالي والمصرفي. على الرغم من فوائد هذه السياسات في جذب الاستثمارات وتعزيز النمو، إلا أن بعضها واجه أزمات مالية نتيجة للتطبيق السريع والمفاجئ لهذه السياسات دون مراعاة للتدرج في تنفيذها.

تجارب بعض دول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا في تطبيق سياسات التحرير الكامل في آن واحد أسفرت عن نتائج سلبية، حيث أدت إلى أزمات مالية نتج عنها انهيار بعض البنوك. لذلك، يعتبر التدرج في تطبيق سياسة التحرير أمراً بالغ الأهمية لضمان استقرار النظام المالي¹.

¹ المرجع نفسه، ص 06-12.

المبحث الثاني: تشخيص واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل إعادة التأهيل

بعد النظام المصرفي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث يساهم بشكل كبير في توفير التمويل اللازم للاستثمار، وتنشيط العمليات الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار المالي. في الجزائر، شهد النظام المصرفي تحولات كبيرة منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، حيث مر بتطورات عديدة تتراوح بين التنظيمات المشددة والسياسات النقدية الرامية إلى تعزيز كفاءة المؤسسات المالية، في محاولة للتكيف مع التغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

في السنوات الأخيرة، أصبح من الضروري إجراء تشخيص دقيق لواقع النظام المصرفي الجزائري لتحديد نقاط القوة والضعف، وتقييم مدى قدرة هذا النظام على مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والتحويلات المالية السريعة. يتطلب هذا التشخيص دراسة الهيكل البنكي، ومراجعة السياسات المتبعة في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى تحليل أداء البنوك التجارية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

المطلب الأول: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

على الرغم من التعديلات السابقة كلها فإنه اتضح أن القانون المصرفي لعام 1988 لا يتلائم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، وقد كان من المقرر أن تتواصل العملية بالمصادقة على نص جديد و لهذا جاء القانون المتعلق بالنقد و القرض 90/10 بتاريخ 14 افريل 1990، والذي أعاد التعريف كلية بهيكل النظام المصرفي الجزائري والذي جاء بسلسلة من الإصلاحات المصرفية التي تتبعها الجزائر لتحقيق الانتعاش الاقتصادي كما نص على ضرورة تعديل هذا الجهاز و إعادة النظر في نظام مؤسساته و إحداث تغيير جذري في النظام البنكي

أولاً: أهداف قانون النقد والقرض

تتمثل أهم أهداف القانون فيما يلي¹:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- رد اعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبء منح الائتمان ويرجع دورها كصندوق للدولة؛
- توضيح المهام المناطة بالمصارف والمؤسسات المالية؛
- تحرير الخزينة العمومية من عبء منح القروض، ومن ثم أصبح توزيع القروض ال يخضع لقواعد إدارية، وإنما يتركز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع؛

¹ أحمد بن عبد الله، النظام المصرفي الجزائري: تحديات وإصلاحات، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2005، ص 114.

الفصل الثاني: إعادة تأهيل النظام المصرفي

- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه بإجراءات مسهلة وتمهيد الأرضية القانونية للاستثمار بصدور وإنشاء سوق مالية؛

- استرجاع قيمة الدينار الجزائري هذا على الصعيد الداخلي، وتأهيله لقابلية تحويله على الصعيد الخارجي.

ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض

بالرغم من أن هذا القانون أخذ بأهم المبادئ التي جاء بها قانون 1986 إلا أنه أسس للنظام النقدي الوطني نظرة جديدة لما سيكون عليه هذا النظام سواءً على المستوى التنظيمي أو على مستوى الأداء وذلك من خلال:¹

- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية

- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة (الدائرة المالية)

- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض

- مبدأ إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

- مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين

ثالثا: المنظومة البنكية بعد صدور قانون النقد و القرض 90/10: يتضمن قانون النقد والقرض الاجراءات والتدابير

التي تسيير وتنظم وتضبط العمل المصرفي في الجزائر تحت بند 08، تحتوي في مجملها على 18 كتابا و 14 فصلا وتحليل قانون النقد والقرض رقم 90-10 نجد انه قد جاء بجملة من الاصلاحات يمكن ادراجها كما يلي²:

حيث أن هذه الإصلاحات التي شهدتها الجهاز المصرفي بصدور قانون 90/10 المتعلق بالنقد و القرض يعتبر منعظفا أساسيا فبدراسة احكام هذا القانون فاننا نجد انه قد ارتكز على سبعة مبادئ أساسية تسعى إلى تغطية و تسيير العملة و الوظيفة البنكية و هي كالتالي :

- استقرار العملة الوطنية و ذلك من أجل احترام الاتفاقيات الدولية.

- تنظيم و تعديل الجهاز البنكي.

- يوضح مركز البنوك و الوكالات المالية.

- حماية المودعين و المقترضين.

- تمديد الهيكلة، التنظيم وعمليات البنك المركزي.

- تنظيم السوق النقدي و حركات الأموال.

¹ شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 86.

² اقانون النقد والقرض رقم 90-10 في 14 أبريل 1990 جريدة الرسمية رقم 16.

الفصل الثاني: إعادة تأهيل النظام المصرفي

- وضع و تطبيق القوانين و العقوبات عند حالات التجاوز.

هذا و جاء القانون 90/10 من أجل أن يحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية و تركيز السلطة النقدية في بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض بفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة سواء محلية أو فروع لبنوك أجنبية و إعادة النظر في العلاقات التقليدية التي تربط البنك المركزي بالبنوك الجزائرية، حيث أصبحت أكثر صرامة وفعالية.

رابعا: الاصلاحات التي برزت بعد إصلاح 1990:

سمح صدور القانون المتعلق بالنقد و القرض فيما يلي:

1. ظهور مؤسسات نقدية جديدة مختلفة: خاصة أو مكونة من تجمع رؤوس أموال عمومية، و يمكن تلخيصها:¹

- بنك البركة : لقد تم تأسيس بنك البركة في 06 ديسمبر 1990 عدة أشهر بعد صدور قانون النقد و القرض و هو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية و سعودية حيث يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة و التنمية الريفية بينما يمثل الجانب السعودي بنك البركة الدولي و الذي يقع مقره في جدة، كما أنه عبارة عن بنك تجاري تخضع نشاطاته التي يقوم بها إلى قواعد الشريعة الإسلامية و قد تم توزيع حصص رأسمال للجانب الجزائري بأغلبية 51% بينما تعود ملكية 49% من رأس المال الجانب السعودي.

- البنك الاتحادي: هو عبارة عن بنك خاص تم تأسيسه في 07 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية، حيث تركز أعمالها على جمع الادخارات وتمويل العمليات الدولية و المساهمة في إنشاء رؤوس أموال جديدة كما يقوم أيضا بتقديم النصائح و الإرشادات والاستثمارات المالية.

هذا وقد قامت مؤسسات مالية و بنوك أخرى بتقديم طلب الإعتماد من مجلس النقد و القرض وهناك بعض المؤسسات التي حصلت على الإعتماد من هذا المجلس ففي اجتماعه المنعقد في 28 جوان 1997 منح مجلس النقد والقرض رخصته بإنشاء شركة متخصصة في القروض الآجلة رأسمالها الاجتماعي 200 مليون دينار، و قد تأسست من طرف الصندوق الوطني للتعااضدية الفلاحية و المؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي و مؤسسة التسويق الفلاحي، و تخصص في تمويل تجهيز القطاع الفلاحي قطاع الصيد البحري وفي نفس التاريخ منح الرخصة بتأسيس بنك خاص يسمى البنك التجاري والصناعي الجزائري برأسمال قدره 500 مليون دينار و يقوم هذا البنك بالعمليات المالية الخاصة بالبنوك التجارية، إضافة إلى ذلك رخص مجلس النقد و القرض بتأسيس بنوك أخرى ذات رؤوس أموال وطنية و أجنبية مثل بنك الخليفة، بنك الميناء MOUNA، الشركة البنكية العربية (ABC) سيتي بنك، القرض الليوني.

¹ موسى عاشور، التطور التاريخي للمنظومة البنكية في الجزائر، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية الجزائرية بين القانون والشريعة الإسلامية - واقع وآفاق -، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، يوم 03 ديسمبر 2023، ص 28.

2. أهم التعديلات على قانون النقد والقرض

تتمثل أهم تعديلات قانون النقد والقرض فيما يلي:¹

- الأمر **11-03** : جاء أول تعديل سنة 2003 عبر الأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون النقد والقرض 90 - 10 الصادر في 14 أبريل 1990، وجاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي واستجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري
- **تعديلات سنة 2004**: صدرت مجموعة من القوانين المحتمة للأمر رقم 03 - 11 بتاريخ 04 مارس 2004، ومن أهم هذه القوانين:
- القانون رقم 04 - 01 المؤرخ في 04 مارس 2004 الذي يُحدّد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر.
- القانون رقم 04 - 02 المؤرخ في 04 مارس 2004 الذي يُحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر.
- القانون رقم 04 - 03 المؤرخ في 04 مارس 2004 الذي يخض نظام ضمان الودائع المصرفية.
- **إصلاحات 2008**: استكمالاً للإصلاحات المصرفية لسنة 2004 قامت السلطات الجزائرية ممثلة في مجلس النقد والقرض باعتباره السلطة النقدية في البلاد بإصدار مجموعة من التعديلات سنة 2008 تضمنت:
- وضع قوانين لمكافحة إصدار الشكوك بدون رصيد بمشاركة الأعوان الاقتصاديين، والتركيز على نظام مركزية المعلومات المتعلقة بحوادث سحب الشكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.
- إعادة النظر في الحد الأدنى المطلوب لرأس المال بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.
- **تعديلات القانون رقم 17 - 10 المتمم للأمر 03 - 11 والمتعلق بالنقد والقرض**: جاء هذا الإصلاح نتيجة لأوضاع الصعبة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال السنوات المالية للأزمة النفطية لسنة 2014 وتراجع أسعار البترول في السوق الدولية، وتزايد الضغوط على الخزينة العمومية بتزايد النفقات والانخفاض الكبير للإيرادات بحيث تم استهلاك كافة الاحتياطات العمومية مما دفع بالخزينة إلى التفكير في طرق جديدة لإعادة تعبئة موارد المالية، وتم اللجوء إلى الاستدانة الداخلية، عن طريق ما يسمى بـ "القرض المستندي"، ثم الإعلان عن انتهاء نموذج اقتصادي جديد، وصولاً إلى أداة تمويل جديدة استخدمت بكثرة خلال السنوات القليلة الماضية عبر العالم والمعروفة باسم "التمويل غير التقليدي".

¹ ماجد صيد، فاطمة الزهراء رقايقية، إصلاح النظام المصرفي والمالي الجزائري وإجراءات تكييفه وفق متطلبات الرقابة والاشراف للجنة بازل 3، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص 514.

3. المنظومة البنكية في ظل اصلاح 2003 (الامر 03/11):

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية، فالأمر 03/11 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، ومن أهم ما نص عليه ما يلي:¹

- تعزيز حوكمة بنك الجزائر: عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، بمجلس الأمة، يوم الثلاثاء 25 أبريل 2023 جلسة عمل برئاسة ، رئيس اللجنة، خصصت للاستماع لوزير المالية وبحضور ، وزيرة العلاقات مع البرلمان، وذلك في إطار تقديم ودراسة كل من نص القانون النقدي والمصرفي علما ان نص هذا القانون يندرج ضمن الالتزامات الأربعة و الخمسين (54) للسيد رئيس الجمهورية لا سيما الالتزام ال 23 المتعلق بالحكمة المالية، 42، كما يدخل في إطار عملية الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي و المالي في الجزائر بما يتماشى والمنظومة الاقتصادية العالمية لمواكبة المستجدات والاستجابة لمقتضيات الإصلاح الاقتصادي، حيث جاء نص القانون النقدي والمصرفي الذي يضمن تعزيز حوكمة بنك الجزائر من خلال عدة أحكام تشمل أساسا اعتماد نظام العهدة لممارسة وظيفة محافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ.
- تعزيز المهام التنظيمية والرقابية: كذلك من ضمن التدابير التي تهدف الى عصنة المنظومة البنكية التي جاء بها القانون 23-2009 نجد تعزيز اليات المراقبة و المتابعة و كذلك انشاء اطار قانوني للصيرفة الاسلامية.
- انشاء اطار قانوني للصيرفة الاسلامية: فيما يخص الصيرفة الاسلامية وتكريس التمويل الإسلامي والتمويل فان هذا النوع من الصيرفة تكفلت به الأحكام المنصوص عليها في المواد 67 إلى 72، والتي تضع الأساس القانوني للمنتجات والخدمات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمصادق عليها من الهيئة الشرعية الوطنية، والتي تكمل تلك الموجودة بالفعل وتساهم في تعبئة الادخار وتعزيز الشمول المالي ، فالنص يحدد شروط تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، وكذلك الشبايك والبنوك التي تمارس عمليات التمويل الإسلامي حصريا، من خلال تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية، لاسيما تلك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر وفق المادتين 42 و 43 من نفس القانون.

¹ موسى عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 30.

المطلب الثاني: إيجابيات النظام المصرفي الجزائري

النظام المصرفي يعد من العوامل الأساسية التي تساهم في استقرار الاقتصاد الوطني وتنميته. في الجزائر، تطور النظام المصرفي بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ما انعكس إيجاباً على مختلف القطاعات الاقتصادية. ورغم التحديات التي يواجهها هذا النظام بسبب الهيمنة على السوق من قبل البنوك العامة والعوامل الاقتصادية المحلية والدولية، فإنه قدم العديد من الإيجابيات التي ساعدت في تحسين الوضع المالي والنقدي في البلاد. من خلال هذه المزايا، يمكننا فهم الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أولاً: تحقيق الاستقرار النقدي:

من أبرز الإيجابيات التي حققها النظام المصرفي الجزائري هو الدور الذي لعبه في الحفاظ على الاستقرار النقدي في البلاد. بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، فإن استقرار العملة الوطنية وتحقيق السيطرة على معدلات التضخم يعد من التحديات الكبرى.

وقد تمكن بنك الجزائر من تبني سياسات نقدية محكمة من خلال التحكم في عرض النقود وتنظيم السوق النقدي، مما ساعد في استقرار سعر الصرف. كما ساهمت هذه السياسات في الحد من تقلبات السوق التي قد تؤدي إلى أزمات اقتصادية أو ارتفاع غير مبرر للأسعار¹.

ثانياً: تعزيز دور البنوك العمومية:

لعبت البنوك العمومية في الجزائر دوراً رئيسياً في تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى والاستثمارات الوطنية. هذه البنوك هي في الغالب الممول الرئيسي للقطاع العام في الجزائر، خاصة في المجالات التي تتطلب استثمارات ضخمة مثل البنية التحتية، قطاع الطاقة، والإسكان.

على الرغم من هيمنة هذه البنوك على النظام المصرفي، إلا أن دورها كان أساسياً في دعم الاقتصاد الوطني، خصوصاً في فترات انخفاض أسعار النفط، حيث استطاعت الحكومة الجزائرية من خلالها الحفاظ على استقرار الاقتصاد من خلال الإقراض الحكومي الميسر².

ثالثاً: تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية:

¹ سهيلة فريد النوي، التنمية الاقتصادية ودراساتها من خلال (الإصدار الأول)، عمان: دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2000.

² استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد 263 (2018)، 2019-2001. التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرنامج الخماسي (2001-2019) مجلة الاقتصاد والمجتمع، ص 220

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تحسناً ملحوظاً في قدرة المواطنين على الوصول إلى الخدمات المصرفية. فمع التوسع في استخدام التكنولوجيا المصرفية مثل الإنترنت البنكي، وتوفير خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، أصبح بإمكان الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول بسهولة أكبر إلى خدمات مالية.

هذا التطور انعكس إيجاباً على شريحة كبيرة من المواطنين الذين لم يكن لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية. كما أن هذه التحسينات تساهم في إدماج المزيد من المواطنين في الاقتصاد الرسمي، ما يعزز من قدرة الحكومة على جمع الإيرادات المالية وتنظيم السوق.

رابعاً: تنظيم السياسة الائتمانية:

من أبرز الإيجابيات في النظام المصرفي الجزائري هو كيفية تنظيم السياسة الائتمانية من قبل بنك الجزائر. فبنك الجزائر يلعب دوراً في تنظيم حجم القروض الممنوحة وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر حاجة للتمويل، مثل قطاع البنية التحتية والصناعات التحويلية. من خلال هذه السياسة، يساعد النظام المصرفي في توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، مما يدعم النمو المستدام ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة¹.

المطلب الثالث: سلبيات النظام المصرفي الجزائري

رغم الإيجابيات التي حققها النظام المصرفي في الجزائر، إلا أن هناك عدداً من التحديات والسلبيات التي لا يمكن تجاهلها. هذه السلبيات تمثل عقبات أمام التطوير الكامل للقطاع المصرفي وقد تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي المستدام. يحتاج النظام المصرفي إلى إصلاحات هيكلية وتطوير في بعض المجالات الأساسية كي يتمكن من أداء دوره بشكل أكثر فعالية ويساهم بشكل أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً: الهيمنة المفرطة للبنوك العامة:

تعد هيمنة البنوك العمومية على النظام المصرفي الجزائري من أكبر السلبيات التي يواجهها هذا النظام. حيث تحتكر البنوك العامة نسبة كبيرة من السوق المصرفي، ما يقلل من مستوى المنافسة في القطاع. هذه الهيمنة تعني أن البنوك الخاصة، رغم دورها الهام في تمويل المشاريع الخاصة، لا تمتلك نفس القدرة التنافسية التي تمتلكها البنوك العامة. وبالتالي، فإن قلة المنافسة تضعف الابتكار في تقديم الخدمات المصرفية وتؤثر سلباً على كفاءة النظام بشكل عام.

كما أن ذلك يجد من قدرة البنوك الخاصة على تقديم تمويلات للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني.

¹ المرجع نفسه، ص 221-222.

ثانيا: ضعف التمويل للقطاع الخاص:

يعاني القطاع الخاص في الجزائر من صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل المناسب من النظام المصرفي. حيث تتركز معظم القروض المقدمة من البنوك على المشاريع الحكومية أو الكبرى، بينما يعاني القطاع الخاص، وبالأخص الشركات الصغيرة والمتوسطة، من صعوبة في الحصول على قروض ميسرة. هذه الوضعية تحد من قدرة القطاع الخاص على النمو وتطوير مشروعات جديدة، مما يؤثر سلبيًا على الإنتاجية ويقلل من مساهمته في النمو الاقتصادي. يضاف إلى ذلك وجود مشاكل تتعلق بالشروط التي تضعها البنوك للحصول على القروض، مثل الضمانات المبالغ فيها، والتي تكون غالبًا غير قابلة للتحقيق بالنسبة للأفراد والشركات الصغيرة.

ثالثا: البيروقراطية في الإجراءات المصرفية:

ما يزال النظام المصرفي الجزائري يعاني من البيروقراطية التي تعيق سرعة الحصول على القروض والخدمات المصرفية. الإجراءات المعقدة في البنوك تؤدي إلى تأخير في تقديم القروض وفتح الحسابات المصرفية، مما يعطل النشاط الاقتصادي. تحتاج البنوك إلى تبسيط هذه الإجراءات لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية ولتشجيع المواطنين والشركات على التعامل مع النظام المصرفي بشكل أكبر. هذا التأخير يؤثر سلبيًا على المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى تمويل سريع لتطوير أعمالها¹.

رابعا: نقص الثقافة المالية:

أحد التحديات الأخرى التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري هو نقص الثقافة المالية بين المواطنين. فالكثير من الناس لا يفهمون كيفية عمل النظام المصرفي أو كيف يمكنهم الاستفادة من خدماته. هذا النقص في الوعي المصرفي يؤدي إلى ضعف في استخدام الخدمات المصرفية الحديثة مثل القروض، الاستثمار، والتأمين. إذ إن نقص الثقافة المالية يقيد قدرة الأفراد والشركات الصغيرة على تحسين وضعهم المالي والاستفادة من التمويل المتاح لهم في السوق².

¹ سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟. "مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية"، عدد 02، جوان 2015، ص 16-18.

² المرجع نفسه، ص 18.

خلاصة الفصل:

يتناول الفصل التأكيد على أهمية تأهيل النظام المصرفي في الجزائر ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. تركز عملية التأهيل على تحديث البنية التحتية للمصارف، تحسين جودة الخدمات المصرفية، ودعم الشمول المالي، بالإضافة إلى الامتثال للمعايير الدولية. جاء هذا التوجه في إطار قانون النقد والقرض الذي يعد بمثابة الركيزة الأساسية لإصلاح النظام المصرفي الجزائري، حيث انتقل من نظام مصرفي موجه إلى نظام يعتمد على أسس السوق والرقابة البنكية الحديثة.

إعادة التأهيل المصرفي تعد من الخطوات الحاسمة في مواجهة التحديات الاقتصادية المتسارعة، حيث أن تحسين الكفاءة المصرفية، استخدام التكنولوجيا المالية، وضمان استقرار النظام المصرفي تلعب دورًا رئيسيًا في دعم الاقتصاد الوطني. تُعتبر الصيرفة الإسلامية أحد أبرز محاور التأهيل المصرفي في الجزائر، لما لها من مزايا كبيرة تتمثل في دعم العدالة المالية والاستقرار المالي، على الرغم من التحديات القانونية والرقابية التي تواجه تطبيقها.

في ظل التحولات التكنولوجية، الصيرفة الإلكترونية أصبحت جزءًا أساسيًا من العمليات المصرفية اليومية، مما يعزز من كفاءة الخدمات ويقلل التكاليف، ومع ذلك فإن نجاحها يتطلب بنية تحتية تكنولوجية قوية.

أما الشمول المالي فقد أضحت أداة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، إذ يساهم في توفير الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع مما يعزز الاستقرار المالي ويقلل الفقر. في هذا السياق، يُعد الاندماج المصرفي خطوة استراتيجية لرفع الكفاءة التشغيلية، تعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق الوفورات الاقتصادية في القطاع المصرفي الجزائري.

التحرير المالي والمصرفي يشكل ركيزة أساسية للإصلاحات الاقتصادية، حيث يهدف إلى تعزيز التنافسية وزيادة الاستثمارات عبر فتح الأسواق المالية ورفع القيود على عمليات البنوك. وبالتالي، يتطلب نجاح سياسة التحرير توافر استقرار اقتصادي ومؤسسات مالية قوية بالإضافة إلى بنية قانونية تنظيمية فعالة.

وفي الختام، ورغم الإيجابيات التي حققها النظام المصرفي الجزائري، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تتطلب إصلاحات هيكلية في النظام المصرفي، بما في ذلك معالجة الهيمنة المفرطة للبنوك العامة، دعم تمويل القطاع الخاص، تقليل البيروقراطية، وزيادة الوعي المالي بين المواطنين.

الفصل الثالث:

إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

تعتبر عملية تأهيل النظام المصرفي من العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الدول في العصر الحديث. في الجزائر، أصبح تأهيل النظام المصرفي ضرورة ملحة لمواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، وذلك عبر تحديث البنية التحتية للمصارف، تحسين جودة الخدمات المالية، وتعزيز الشمول المالي. يهدف التأهيل المصرفي إلى تعزيز كفاءة المؤسسات المالية من خلال تطبيق سياسات إصلاحية شاملة تضمن الامتثال للمعايير الدولية وتطوير استراتيجيات مبتكرة لزيادة فعالية النظام المصرفي في تحقيق الأهداف الاقتصادية المستدامة. في هذا الإطار، يتم التركيز على أهمية إعادة هيكلة النظام المصرفي وتنفيذ سياسات إعادة تأهيل، مما يساهم في تحسين القدرة التنافسية للبنوك وضمان استقرار النظام المالي في الجزائر.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل لمبحثين كالآتي:

المبحث الأول: سياسات إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: متطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري.

الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

المبحث الأول: سياسات إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

تسعى الجزائر في إطار سياسة الإصلاحات الهيكلية إلى تحديث النظام المصرفي بشكل يتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية. حيث إن تحسين النظام المصرفي لا يقتصر فقط على تحديث البنية التحتية للمصارف، ولكن يشمل أيضاً وضع استراتيجيات تضمن رقمنة القطاع، دمجها في الاقتصاد العالمي، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل كل المناطق، بالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي. المطالبين التاليين سيتناولان السياسات المقترحة لإعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري، مع التركيز على كيفية تحقيق هذه الأهداف وتعزيز القدرة التنافسية للمصارف الجزائرية في سياق الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تحديث النظام المصرفي وتعزيز الشمول المالي

أولاً: واقع الشمول المالي في الجزائر

لا تزال الجزائر تسجل أدنى مستويات الشمول المالي، وتعاني ضعفا كبيرا في معدلاته، وفيما يلي يمكن توضيح وتطور الشمول المالي في الجزائر بناء على بعض المؤشرات.

1. مؤشرات الشمول المالي

- مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين فوق 15 سنة في الجزائر: يقيس هذا المؤشر السبة المئوية للبالغين فوق 15 سنة في مؤسسات مالية خلال الفترة (2011-2017)

جدول رقم 03-01: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين الفترة (2011-2017)

السنوات	المجموع			الاناث			الذكور		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة	33.3%	50.5%	42.5%	20.4%	40.3%	29.3%	46.1%	60.9%	40.3%

من خلال الجدول السابق نلاحظ تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنوات الدراسة الثلاث، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا من 33.3 سنة 2011 إلى 50.5 سنة 2014، وسرعان ما تراجع عام 2017 إلى 42,4%، والسبب يعود أساسا إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

كما نلاحظ زيادة نسبة ممن يملكون حسابات من مؤسسات مالية رسمية من الذكور على نسبتهم من الإناث في الجزائر خلال سنة 2017، حيث بلغت 40% من إجمالي الذكور مقابل 29,3% من إجمالي الإناث البالغين (15 سنة فما فوق)، أي أن هناك فجوة واسعة بين الذكور والإناث مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على

الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

التمويل الشامل في الحصول على الائتمان من المؤسسات الرسمية في الجزائر إلى عدم امتلاك الأموال أو مصدرها، بالإضافة إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية.

- مؤشر الاقتراض للبالغين فوق 15 سنة اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية: يعد مؤشر القروض ذا أهمية لقياس مستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية في جذب شرائح المجتمع للاستفادة من المنتجات المالية، ويمثل الجدول التالي مدى اقتراض الافراد البالغين (15) سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية وضعف الثقافة المالية:

الجدول رقم 02-03: نسبة الأفراد فوق 15 سنة الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية

للسنوات 2017-2014-2011

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	01%	02%	05%

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاقتراض للبالغين (أكبر من 15 سنة) الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية في الجزائر ضعيفة جدا، حيث لم تتعدى عتبة 05% في سنة 2017، إلا أن هناك ارتفاع طفيف حيث كانت 01% سنة 2011 لترتفع إلى 02% سنة 2014 لتصل إلى 05 سنة 2017، وهذا راجع إلى نقص تبني استراتيجية الشمول المالي في الجزائر، ووضع شروط تجعل الزبون يرفض الحصول على القرض بناء على الفوائد المرتفعة للقروض ومعتقدات المستفيد ومبادئه الدينية.

- مؤشر الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين: يقيس هذا المؤشر مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار من المؤسسات المالية الرسمية، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر

الجدول رقم 03-03: الادخار من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين للسنوات

2017-2014-2011

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	4%	14.0%	11%

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة الادخار من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة) في الجزائر عرفت تذبذب في النسب، حيث كانت 4% سنة 2011 لترتفع إلى 14 سنة 2014، وتعود الى الانخفاض سنة 2017 لتبلغ 11% وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ضعف الشمول المالي في الجزائر وخفض ثقة العملاء بالبنك وغياب تطبيق القوانين بالمساواة على جميع الأفراد.

- مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ: يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفروع البنكية في الجزائر لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات من 2019-2011

الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

الجدول 03-04: مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسبة	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2

نلاحظ من خلال الجدول ان انتشار الفروع البنكية في الجزائر مستقر، فالجزائر لا تملك إلا 05 فروع لكل 100 ألف بالغ خلال سنوات الدراسة، ويمكن تفسير هذا بهناك زيادة في عدد الفروع البنكية لكن يقابلها زيادة في عدد البالغين والمستفيدين من الحسابات ولهذا نجد عدد الفروع ثابت كما يوجد ايضا ضعف في انتشار الخدمات في القطاع المصرفي، أي ان البنوك لازالت تعتمد على النماذج التقليدية لتقديم الخدمات عبر الفروع البنكية المكلفة.

- مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر: يقيس مدى استخدام ماكينات الصراف الآلي في الجزائر

الجدول رقم 03-05: مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسبة	%6.10	%7.50	%9.34	%9.54	%9.64

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن معدل انتشار الصراف الآلي ضعيفة في الجزائر بالرغم من التحسن الملحوظ خلال سنوات الدراسة، حيث ارتفع من 6,10% سنة 2011 إلى 9,64% سنة 2019 حقيقة لا يعكس الواقع المعاش لأن من اسباب عدم انتشار استعمال الصراف الآلي هو عدم توفر السيولة في كل الأوقات وبالكميات الكافية ويوضح أيضا غياب مفهوم الشمول المالي داخل المنظومة البنكية.

الجدول رقم 03-06: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي حسب بنك التنمية المحلية

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
بنك التنمية المحلية	23.4	-	-	24.1	24.4	24.9	25.2

المصدر: قاسمي يسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي والتنمية المستدامة -دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2022، ص 608.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (DAB) حسب بنك التنمية المحلية في زيادة وهو مرتبط بزيادة فتح الفروع البنكية عبر مختلف الولايات حيث في سنة 2015 قدر بـ 23.4 ولم يتم فتح الفروع البنكية في سنة 2016 و 2017 في حين ترتفع عدد الفروع في سنة 2019 وتقدر بـ 24.4 إلى غاية سنة 2021 وتقدر بـ

الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

25.2 ويبقى مجموع الصرافات الآلية المتوفرة على مستوى التراب الوطني في ارتفاع مما يصعب على الأفراد استغلال الخدمات التي توفرها هذه الصرافات الآلية .

- مؤشر ملكية البطاقات البنكية

إن امتلاك بطاقة الدفع الإلكتروني أو ما تسمى ببطاقة السحب الآلي تختلف من فئة إلى أخرى كما تسمح للزبائن أو الأفراد بسحب أموالهم بالدفع الجوّاري وعن بعد بتمويل وتلقي الأموال والجدول التالي يوضح عدد بطاقات الدفع في بنك التنمية المحلية.

جدول رقم 03-07 : عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في بنك التنمية المحلية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد بطاقات الدفع الإلكتروني	391800	566530	978900	1564420	1591062	1617704	1804439

المصدر: قاسمي يسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي والتنمية المستدامة -دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2022، ص 608.
نلاحظ من خلال الجدول أن عدد بطاقات الدفع الإلكتروني ترتفع مباشرة من سنة 2015 بقيمة 398.100 بطاقة وتستمر في الزيادة إلى غاية سنة 2021 بقيمة 1.804.439 بطاقة.

- مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية: من خلال هذا العنصر سوف نقوم بتوضيح إجمالي الودائع لدى بنك التنمية المحلية حيث تعتبر الودائع مجموع المبالغ من المال التي يودعها شخص طبيعي أو اعتباري في حسابه المصرفي ويجوز لصاحبه السحب منه متى شاء وإذا كان حساب وديعة لأجل فإنه لا يجوز له السحب إلا بعد انقضاء الأجل وذلك من خلال تطور الودائع على مستوى بنك التنمية المحلية .

جدول رقم 03-08 : مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية

حصة الودائع	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حصة بنك التنمية	88.3	87.1	85.8	86.24	87	87.5	87.62

المصدر: قاسمي يسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي والتنمية المستدامة -دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2022، ص 609.

الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بنك التنمية المحلية يسيطر بصفة كبيرة على إجمالي الودائع وهذا راجع للعوامل التي ساعدت في تحقيق هذه الزيادات من إجمالي الودائع وتمثلت في الاتجاه نحو الانتشار الجغرافي للفروع البنكية عبر كافة مناطق الوطن وتبني اقتصاد السوق .

2. مؤشرات الشمول المالي في الجزائر: تتمثل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر فيما يلي:

- مؤشر الحسابات المالية والمصرفية: يتمثل مؤشر الحسابات المالية والمصرفية في التطرق إلى نسبة الأفراد الذين يملكون حسابات في المؤسسات المالية والمصرفية إلى إجمالي السكان البالغين، وكذلك نسبة الأفراد الذين لديهم النفاذ إلى الخدمات المالية عبر الأنترنت والهاتف المحمول إلى إجمالي السكان البالغين.

جدول رقم 03-09 : مؤشر الحسابات المالية والمصرفية

2021	2019	2017	2015	الفئات	
85	76	56	46	ذكور +15	حسب الجنس
45	39	29	20	إناث -15	

المصدر: المصدر: قاسمي يسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي والتنمية المستدامة -دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2022، ص 610.

3. تحديات الشمول المالي في الجزائر: إن الخطوات التي قامت بها الجزائر في مجال الشمول المالي هي خطوات أقل ما يقال عنها بالخطوات الضعيفة، لأنها حتى الآن لم تقطف ثمارها، ومن أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر:

- ضعف البنية المالية التحتية: نقصد بها ضعف المكونات الأساسية لها، التي تتمثل فيما يلي:¹

- عدم ملائمة البيئة التشريعية، والتي تتركز في النقاط التالية:
- إن البيئة التشريعية التي تنظم نشاط المصرفي في الجزائر، لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، فنجد في الدول يتم وضع القوانين مسبقا أي قبل حدوث ما أعدت لأجله؛
- عدم وجود قوانين تأطر الصيرفة الإسلامية بالرغم من وجود مصرفين ينشطان في هذا المجال منذ أكثر من 10 سنوات؛
- التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الإلكترونية، لإنجاح التجارة الإلكترونية؛

¹ موقع بنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz>

الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

● إصدار قوانين بدون وجود مذكرات عمل أو تعليمات تشرح كيفية تطبيقها، مما يؤدي إلى تضارب على مستوى مختلف المصارف، بسبب كثرة التأويلات والفهم الضيق للقوانين.

- **ضعف الحماية المالية لزبون:** إن النظام المتعلق بضمان الودائع المصرفية، يسمح بتعويض الزبون في حالة افلاس البنك أو توقفه عن النشاط في حدود قيمة معينة تعتبر منخفضة نسبياً ولا تحفز على الادخار، وفي إطار سياسة الشمول المالي وبعث الثقة من جديد في علاقة البنك والزبون تم رفع هذه القيمة لا كنها تبقى غير كافية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض معدلات الفائدة على ودايع الادخار¹.

- **الخدمات التقليدية:** انعدام المنافسة بسبب هيمنة القطاع العمومي، حيث تقدم جميع المصارف نفس المنتجات، وتطبق نفس معدلات الفائدة، ما عدى حالات خاصة تنفرد بها المصارف الخاصة.

- **نقص الثقافة المالية:** يعرف الوعي المصرفي بأنه اعتماد الافراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع ارسدتم النقدية في المصارف، واعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الاقتصادية، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما ازداد انتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي إلى تنامي ظاهرة الاكتناز، وهي الظاهرة المتجددة في الاقتصاد الجزائري².

4. **سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر:** لتحقيق الشمول المالي وجب على الجزائر القيام ب:³

- تعزيز تنوع المؤسسات المالية

- لدى القطاعات المالية الشاملة العديد من المؤسسات المالية التي تتجاوز البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشروعات متناهية الصغر والتعاونيات الائتمانية؛
- تطبيق هذه المؤسسات نماذج أعمال مختلفة وتعمل في مناطق جغرافية متنوعة، لخدمة فئات متميزة من العملاء؛
- من الضروري وضع إطار قانوني وتنظيمي يسمح بدخول هذه المؤسسات المتنوعة، لضمان الوصول إلى العملاء الذين لا تخدمهم البنوك التجارية بشكل كامل؛
- يجب وضع سياسات تشجع على توفير بيئة تنافسية وفرص متكافئة بين جميع مقدمي الخدمات المالية.

- تسهيل استخدام التكنولوجيات ودخول المؤسسات المبتكرة

- هناك حاجة إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح للسماح بوجود التكنولوجيات الجديدة والمؤسسات المبتكرة؛

¹ موقع بنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz>.

² المرجع نفسه.

³ موقع بنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz>، اطلع بتاريخ 2025/05/01.

الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

• يستفيد مقدمو الخدمات المبتكرة في العديد من البلدان من التكنولوجيا وشبكات العملاء الموجودة ومن البنية التحتية والبيانات الكبيرة، من أجل خفض تكاليف المعاملات، وتقديم خدمات مالية مناسبة للعملاء من ذوي الدخل المنخفض.

- التوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة: الاعتماد على الفروع الرئيسية للمصارف عقبه أمام الشمول المالي، ويمكن التغلب على ذلك من خلال السماح باستخدام قنوات توصيل منخفضة التكلفة مثل متاجر البيع بالتجزئة، ويمكن بذلك زيادة وجود مقدمي الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، مع تقديم مزايا للعملاء الذين يستخدمون هذه الطرق.

- الاستثمار في الإشراف واستخدام التكنولوجيا لتحسين الموارد المحدودة: من الصعب إدماج أي قطاع مالي لا يخضع للإشراف، لذلك يجب الاستثمار واستخدام التكنولوجيا لتسهيل عملية الرقابة والإشراف.

- مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال: وفق المؤشر "جلوبال فيندكس الذي يصدره البنك الدولي فهناك أكثر من 300 مليون بالغ في العالم يرون أن كثرة الأوراق والوثائق المطلوبة تمثل عقبه أمام فتح حساب، ومن أجل التغلب على هذه العقبة يجب وجود نظام قائم على مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، وسهولة التعرف على الهوية من خلال استخدام الهوية الرقمية وتقنيات القياسات الحيوية فتبسيط الوثائق المطلوبة لفتح حساب، وتقديم استثناءات للبعض من ذوي الدخل المنخفض أو للمعاملات ذات القيمة الصغيرة والمخاطر المنخفضة، يمكن أن تسمح بإدماج المستحقين في النظام المالي وإخراج المحتالين.

المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية والالكترونية

أولاً: الصيرفة الإسلامية

تضمن القانون النقدي المصرفي رقم 23-2009 المؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023، موضوع ترسيم الصيرفة الإسلامية في مواده (70) - 71 - 72 - 73، مؤكداً على ما يلي يتطلب تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الحصول مسبقاً على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر 64. حيث تم إطلاق الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لسوق الصكوك الإسلامية سنة 2023، حيث دعى القانون المؤسسات البنكية الناشطة في الساحة لتعميم منتجات الصيرفة الإسلامية لتحقيق الشمول المالي، وذلك من أجل خلق بيئة مواتية لنمو وتطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، مضيفاً أنه زيادة على إطلاق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك تم إصدار المرسوم التنفيذي الخاص بالتأمين التكافلي الذي سمح بإنشاء شركتين عموميتين تمارسان "حصرياً" عمليات التأمين التكافلي، إضافة لفتح خمسة شبائيك على مستوى شركات التأمين التقليدية مخصصة لهذا النوع من التأمين، حيث تم إدراج فصل مخصص للصيرفة الإسلامية والذي سيمثل التثبيت القانوني للصيرفة الإسلامية، حيث ان توفير منتجات وخدمات الصيرفة

الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

الإسلامية جاءت استجابة لطلبات المواطنين في تنويع مصادر التمويل والادخار وهو ما سينعكس إيجابا على تطوير الاقتصاد الوطني.

وباحصاء حصيلة نشاط الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك العمومية منذ إنطلاقه وإلى غاية نهاية شهر أغسطس 2022 ، حيث تم إحصاء 294 شباكا يقدم منتجات الصيرفة الإسلامية، وكذا 66.217 حسابا، في حين بلغت قيمة الودائع 49 مليار دينار مقابل تمويلات بقيمة 5 مليارات دينار، وبالتالي فان الصيرفة الإسلامية التي لها أهمية اقتصادية وطنية من شأنها المساهمة في استقطاب الكتلة المالية المتداولة خارج الدائرة المصرفية، فأصبح التطور والابتكار في الأدوات المالية الإسلامية ضرورة حتمية خاصة مع تزايد الطلب على هذه المنتجات في ظل التوجه العالمي المتنامي نحو الاستثمار الأخلاقي.¹

ثانيا: الصيرفة الالكترونية

مما لاشك فيه أن الصيرفة الإلكترونية تحتاج في حد ذاتها الى بيئة قانونية تؤسس لها وتكرسها على أرض الواقع من حيث النطاق والآثار من جهة، ومن جهة اخرى من حيث إبراز حقوق كل من المتدخلين في هذه العمليات ذات الطابع المالي.

لعل على إثر التحول من نظام الصيرفة التقليدية إلى نظام الصيرفة الإلكترونية كان سببه التحول الرقمي الذي بادرت به الدولة من خلال برنامج الجزائر الالكترونية لسنة 2013 من جهة، والتأطير القانوني لكل من التوقيع والتصديق الإلكترونيين بموجب القانون 15-04 وكذا التجارة الالكترونية بموجب القانون 18-05 هذه الأخيرة التي كان لزاما اقتراحها بالإحتكام إلى وسائل الدفع الحديثة والالكترونية.

بهذا المنظور تشكل الصيرفة الإلكترونية ضرورة ملحة يجب أن تعتمد عليها البنوك ضمن نشاطاتها الدائمة، مع إلزامية ضبطها قانونا " من حيث ما يلي:²

- سرية المعلومات وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي: ولن يتحقق ذلك إلا باستعمال واستخدام البرامج الآمنة ومختلف التطبيقات التكنولوجية الحديثة، وليس اي تطبيق لأن الكثير منها مزيف وقد يشكل خطرا على المعاملات ، مما يستدعي تأمينها من خلال شبكة الأنترنت من الاختراق حتى يتسنى معرفة نقاط ضعفها.

¹ موسى عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² محمد أمين بن فايد علي، عصرنة المنظومة المصرفية في الجزائر: اعتماد الصيرفة الالكترونية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية الجزائرية بين القانون والشرعية الإسلامية - واقع وآفاق-، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، يوم 03 ديسمبر 2023 ص 139.

الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

وتماشيا وانضمام الجزائر للعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة، الذي مفاده احترام الحريات وخصوصيات الأفراد وتكريس ذلك بموجب الدستور لسنة 1996، صدر القانون 07-18 والذي جاء لمعالجة الفراغ التشريعي من حيث حمايته الحياة الشخصية للأفراد، وبالتالي التصدي للآثار المترتبة عن التطور المتسارع الذي عرفته تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- الائتمان الرقمي: والذي يصب في مسألتين رئيسيتين هما التوقيع والتصديق الإلكترونيين، ويستدل بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين ما أقرته المادة 327 من القانون المدني بشأن القوة الثبوتية لهذا الأخير متى تعلق الأمر بالوثائق الإلكترونية وفقا لما قرره أحكام المادة 323 مكرر 01 من ذات القانون، التي جعلت من التوقيع الإلكتروني في نفس المرتبة للتوقيع التقليدي، واعتباره وسيلة ثبوتية لتحمل الالتزام وأن يقترن هذا التوقيع بوجود جملة من المتطلبات حددتها أحكام القانون 04-15 لاسيما ما جاء بمادته 07 التي أكدت على أن يقترن التوقيع الإلكتروني بالتصديق عليه، وأن هذه المصادقة ما هي إلا وسيلة اثبات بما أنه مصمم بواسطة آلية مؤمنة مرتبطة بالبيانات الخاصة به، تمنح الحق للوصول الى المعلومات المحفوظة دون سواهم.

- استعمال وسائل الدفع الإلكتروني: كرسست المادة 69 من الأمر 03-01 40 استعمال وسائل الدفع الإلكتروني وذلك تماشيا مع التعديل الذي مس القانون التجاري والذي استحدث بطاقات الدفع والسحب بموجب أحكام المادة 543 مكرر 23 وما يليها، كل ذلك يندرج ضمن الاستراتيجية المنتهجة من قبل الدولة قصد عصنة الآليات القانونية للوفاء، والارتقاء بها من الوسائل التقليدية الى الاعتداد بالأوراق التجارية ذات الطابع الإلكتروني.

المطلب الثالث: سياسات أخرى

أولا: إصلاح سوق الأوراق المالية

تتطلع الجزائر إلى تطوير سوق الأوراق المالية بشكل يتناسب مع الاقتصاد العالمي. من بين الإجراءات المرتقبة في هذا الإطار إعادة تنظيم البورصة وتعزيز دورها في تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال جذب استثمارات جديدة. من المتوقع أن يكون هذا الإصلاح جزءاً من تعزيز حوكمة شركات السوق وتنظيم آليات العمل في السوق المالية الجزائرية. إضافة إلى ذلك، تسعى الحكومة إلى توسيع الخيارات المتاحة للمستثمرين من خلال تطوير منتجات مالية جديدة تتناسب مع الظروف الاقتصادية الراهنة، بما في ذلك صناديق الاستثمار والسندات الحكومية.

الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

ثانيا: إدخال بنوك عمومية إلى البورصة

إدخال بنوك عمومية إلى البورصة يعد جزءًا من الإصلاحات الهيكلية لسوق الأوراق المالية. يهدف هذا التحرك إلى زيادة مساهمة البورصة في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل الاقتصاد. إضافة إلى ذلك، سيعمل هذا الإصلاح على تعزيز الشفافية والمساءلة داخل القطاع المصرفي، ما يعزز من ثقة المستثمرين في السوق الجزائرية.

ثالثا: تحسين الإطار التنظيمي والمؤسسي

من بين التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري هي الحاجة إلى تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي. إن تفعيل الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية يمثل خطوة هامة في هذا السياق. يشمل ذلك تطوير أدوات مالية إسلامية مثل الصكوك والتكافل، والتي يمكن أن تشكل بديلاً جذاباً للعديد من المستثمرين المحليين والدوليين. من خلال هذه الخطوة، سيتسنى للنظام المصرفي الجزائري جذب جزء من الادخار غير الرسمي وزيادة تنوع مصادر التمويل.

رابعا: تحسين دور الرقابة البنكية

في إطار تعزيز القدرة على إدارة الأزمات، تسعى الحكومة إلى تحسين وظيفة الرقابة البنكية لضمان سلامة النظام المالي. يتضمن ذلك تعيين قواعد جديدة لإدارة المخاطر المالية، وتعزيز دور بنك الجزائر في مراقبة الأوضاع المالية. كما يتم السعي لتطوير نظام أكثر فعالية لإدارة الأزمات، بما في ذلك وضع آليات لضمان الودائع البنكية في حالة حدوث انهيار مالي.

خامسا: مكافحة السوق الموازية للعملة الصعبة

من بين الأولويات الأخرى في سياسة إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري هي مكافحة السوق الموازية للعملة الصعبة. تستهدف هذه السياسات جذب المدخرات التي تخرج عن الدائرة المالية الرسمية وعودة هذه الأموال إلى البنوك الجزائرية عبر توفير بيئة اقتصادية آمنة للمستثمرين. كما تتضمن هذه الإجراءات تعزيز الشفافية في المعاملات المالية ومكافحة الأنشطة غير المشروعة التي تسهم في تفشي الاقتصاد غير الرسمي¹.

¹ المرجع نفسه.

ضمن الإصلاحات المرتقبة، تأتي خطوة استعادة يسر البنوك المالية من خلال إعادة هيكلة حصائل البنوك الجزائرية. تهدف هذه السياسات إلى تحسين الوضع المالي للبنوك، زيادة قدرتها على منح القروض، وتعزيز قدرتها على التأثير في السوق المالي. سيتم العمل على تعزيز الدور المؤسسي لبنك الجزائر كمؤسسة إشرافية على القطاع المصرفي، ودمج آليات التمويل المبتكرة كالصكوك كجزء من هذه الاستراتيجية¹.

تبدل حكومة الجزائر بالتعاون مع البنك المركزي الجزائري جهودا كبيرة لتعزيز الشمول المالي على نطاق واسع، وتمثل جهود البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر فيما يلي:²

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير الإجراءات المصرفية بكافة أشكالها، وتقليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية لمستخدميها؛
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية؛
- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية، وذلك باستخدام التكنولوجيات الحديثة؛
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية؛
- تحفيز القطاع المالي على نشر الثقافة المالية؛
- يعمل البنك على تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي والتحول إلى الاقتصاد غير النقدي، من خلال إعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت مظلة البنوك المركزية؛
- تحديث البنية التحتية للاتصالات، بالإضافة إلى إقرار أطر تنظيمية تحقق الإدماج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي؛
- التركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية خاصة منها ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة لتمكين جميع المواطنين من الوصول الى الخدمات المصرفية والتأقلم مع آليات التمويل؛

¹ المرجع نفسه.

² موقع بنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz>

الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

- يتم تطبيق الاشتغال المالي بعد دراسة الفجوات المحيطة بجانب العرض والطلب على الخدمات المالية، ذلك حجر الأساس الذي يتم على إثره وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي، والنجاح في تغطية أكثر ما يمكن من الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية المستهدفة؛
- تعمل البنوك المركزية على تحفيز القطاع المالي، خصوصا البنوك، لنشر الثقافة المالية، مع كيفية تعزيز الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الإتاحة الخدمات المصرفية وتوفيرها "ATM"، مع زيادة عدد الصرافات الآلية أو ماكينات لمختلف فئات المجتمع مع تطوير نظم الدفع والتسوية مستخدمة في ذلك الاتصالات، لتقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول، ويتطلب ذلك تقديم بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات؛
- فتح نافذة التمويل الإسلامي المؤرخة في 15 مارس 2020، والتي كرست المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني، وما تمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة وهذا استجابة لمطالب العديد من المتعاملين
- مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي استعمال الصراف الآلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكتروني) وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع الغير نقدية من جهة ودفع البنوك الى الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة من جهة أخرى.

المبحث الثاني: متطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والضغوطات المتزايدة على النظام المالي الجزائري، أصبح من الضروري إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري. فالتحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع المصرفي في الجزائر تتطلب مراجعة شاملة للهيكل التنظيمي، والإجراءات القانونية، والتوجهات الاستراتيجية للمصارف في البلاد. يأتي هذا المبحث للحديث عن الإجراءات والآليات المطلوبة لتحسين فعالية النظام المصرفي الجزائري بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، ومن خلاله سنتناول الإجراءات التي يجب أن تتخذها الجهات المعنية لتحديث هذا القطاع وتطويره على جميع الأصعدة.

المطلب الأول: متطلبات تحديث وعصرنة القطاع المصرفي

يحتاج النظام المصرفي الجزائري إلى إعادة تقييم شاملة تركز على تحديث السياسات المعمول بها وإصلاح الهيكل الإداري والتنظيمي للمصارف. التحديث لا يعني فقط زيادة الاستثمارات أو تقديم تسهيلات مالية، بل يشمل بالدرجة الأولى تحديث البنية المؤسسية للمصارف لتحسين قدرتها على الاستجابة للتحديات المستقبلية.

في هذا الإطار، سنستعرض أهم المتطلبات التي من شأنها تطوير القطاع المصرفي في الجزائر ليواكب التطورات العالمية ويعزز من استقراره ويعزز من قدراته التنافسية.

أولاً: إعادة النظر في الامتيازات الممنوحة للمصارف العمومية:

تهيمن المصارف العمومية في الجزائر على القطاع المصرفي، وهي تمتلك الكثير من الامتيازات التي تقدمها الدولة لها على حساب القطاع الخاص. هذه الهيمنة على السوق تقلل من التنافسية داخل القطاع وتضعف قدرة المصارف الخاصة على التوسع والابتكار. تاريخياً، اعتمدت الجزائر على الدعم المالي للمصارف العمومية، بما في ذلك عمليات إعادة رسملة المصارف، التي تمت بضغط من المؤسسات الدولية. ومع ذلك، لم تؤد هذه الرساميل إلى تحسين فعالية المصارف أو تحفيز المنافسة. إن الدعم المالي المستمر للمصارف العمومية في غياب إصلاحات شاملة يعزز من حالة الاسترخاء ويشجع على التسيير غير الكفء. من الضروري للجزائر أن تراجع بشكل جاد الامتيازات الممنوحة للمصارف العامة وأن تسعى لخلق بيئة تنافسية حقيقية بين المصارف العامة والخاصة، مع ضمان توجيه الدعم الحكومي للمشاريع التي تساهم في النمو الاقتصادي المستدام¹.

¹ علي بن ساحة، أحلام بوعديلي، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 336، نوفمبر 2008، ص. 41.

الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

ثانيا: تشديد إجراءات الرقابة لمكافحة الإفلاس وعمليات الاختلاس:

من أكبر التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري هي القضايا المتعلقة بالاختلاس وإفلاس بعض المصارف الخاصة والعامّة. رغم أن التعديلات التي أُدخلت على قانون النقد والقرض في الجزائر سعت إلى معالجة بعض الثغرات القانونية، إلا أن الأزمة الكبرى التي شهدتها النظام المصرفي في تسعينات القرن الماضي (مثل إفلاس بنك الخليفة) أظهرت بوضوح ضرورة تعزيز الرقابة على المصارف.

فبينما تعد الرقابة الداخلية على مستوى المصارف من الأدوات الأساسية لمكافحة المخاطر، يجب أن توازيها رقابة خارجية فعالة من قبل المصرف المركزي. تعتمد هذه الرقابة على أساليب حديثة مثل الرقابة المستمرة والرقابة المفاجئة، التي يجب أن تضمن عدم ارتكاب أي مخالفات تؤثر على استقرار النظام المالي.

ثالثا: مراجعة المنظومة القانونية وتفعيلها في الميدان:

شهد النظام المصرفي الجزائري تحديات متكررة نتيجة لثغرات قانونية في تشريعاته، حيث لم يتم تفعيل بعض القوانين بشكل عملي، وهو ما أدى إلى تأثيرات سلبية على الأداء العام للقطاع المصرفي. على سبيل المثال، تعاني بعض البنوك من ضعف في تطبيق قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو عدم وجود نصوص قانونية واضحة تنظم التعاملات المصرفية الإلكترونية التي أصبحت ضرورة في ظل التحولات الرقمية. لذا، يجب العمل على مراجعة شاملة للمنظومة القانونية للمصارف الجزائرية بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتفعيل هذه القوانين بشكل صارم لضمان الشفافية والاستقرار المالي. من الأهمية بمكان أن تكون هذه القوانين متكاملة وداعمة لتوجهات القطاع المصرفي نحو المنافسة العالمية¹.

المطلب الثاني: المتطلبات التنظيمية للتحديث والعصرنة

بعد أن تم تحديد أبرز المتطلبات القانونية والإدارية التي تحتاجها المصارف الجزائرية، يأتي الدور على المتطلبات التنظيمية التي يجب أن يتخذها القطاع المصرفي ذاته في سبيل تحسين أدائه. التحديث التنظيمي يتطلب تطوير البنية التحتية التقنية والمالية للمصارف، وضمان تحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء. يعتمد نجاح عملية التأهيل على مجموعة من التدابير التنظيمية التي تساهم في زيادة فعالية النظام المصرفي.

¹ المرجع نفسه، ص 42.

أولاً: تطوير البنية التقنية للنظام المصرفي:

تتطلب المصارف الجزائرية التحديث المستمر في بنيتها التقنية لضمان القدرة على تقديم الخدمات بشكل فعال. من الضروري أن يتم استخدام تقنيات حديثة في إدارة العمليات المالية وتحسين أنظمة الدفع الإلكتروني والتحويلات عبر الإنترنت. هذه التكنولوجيا الحديثة ستمكن المصارف من تقديم خدمات أسرع وأكثر كفاءة وتسمح لهم بالابتكار في تقديم المنتجات والخدمات. من خلال تبني تقنيات متطورة، يمكن للمصارف الجزائرية أن تصبح أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات السوق العالمي، وبالتالي تعزيز قدرتها التنافسية على المستوى المحلي والدولي.

ثانياً: سياسة جبائية محفزة:

إن من أهم عناصر التحديث في القطاع المصرفي هو تبني سياسة جبائية تشجع على استثمار رؤوس الأموال في القطاع المصرفي. يتم ذلك من خلال إعفاء رؤوس الأموال المستثمرة في المشاريع التنموية من الضرائب، وتعديل أسعار الفائدة على القروض لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك لتمويل مشروعاتهم. كما يمكن تخفيض المدخرين على تخصيص أموالهم للاستثمار في المشاريع المنتجة بدلاً من الاقتصار على الإيداع البنكي الذي لا يعود بنفع مباشر على الاقتصاد الوطني¹.

ثالثاً: ترقية وتوسيع خدمات فتح الحسابات في المصارف:

من بين الإجراءات التنظيمية الأساسية التي يجب اتباعها هي تعزيز قدرة الأفراد والشركات على فتح حسابات مصرفية بسهولة. يمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع شبكة الوكالات المصرفية لزيادة التغطية الجغرافية، مما يسهل على المواطنين الوصول إلى الخدمات المصرفية. إضافة إلى ذلك، يجب تعزيز استخدام وسائل الدفع الحديثة مثل بطاقات Visa الدولية والأنظمة الرقمية المتطورة، مما يساهم في تسريع المعاملات المالية وتقليل الاعتماد على النقد.

رابعاً: تحسين وتوسيع منظومة الخدمات المصرفية:

يجب على المصارف الجزائرية أن تركز على تحسين الخدمات التي تقدمها، بما في ذلك تحسين سرعة المعاملات وتقديم خدمات مبتكرة. من أهم هذه الخطوات وضع استراتيجيات تسويقية مصرفية تركز على تلبية احتياجات العملاء، وتحقيق رضاهم. من الضروري أيضاً وضع خطط لتعزيز الخدمات البنكية الموجهة للقطاع الخاص والشركات

¹ محمد زيدان، النظام المصرفي وتحديات العولمة، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر، واقع وآفاق جامعة قلمة، 06-05 نوفمبر 2001، ص.

الفصل الثالث: إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. كما يتطلب الأمر تحفيز المصارف لتطوير نظم جديدة للمعلومات لضمان السرعة والكفاءة في تقديم الخدمات للعملاء¹.

¹ نعيمة غلاب وزينات دراجي، استراتيجيات التكيف البنكي مع التطور المحيط الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر، واقع وآفاق جامعة قلمة، 06-05 نوفمبر 2001، ص. 252-253.

خلاصة الفصل:

يعد تأهيل النظام المصرفي الجزائري خطوة حيوية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الوطني في ظل التحديات الاقتصادية العالمية. يهدف التأهيل إلى تحديث البنية التحتية للمصارف، تحسين الخدمات المالية، وتعزيز الشمول المالي، مما يساعد في رفع كفاءة المؤسسات المالية. هذا التحديث يتطلب من الجزائر تنفيذ سياسات إصلاحية شاملة تواكب التطورات الاقتصادية العالمية، مع التركيز على إعادة هيكلة النظام المصرفي وتنفيذ سياسات مبتكرة لزيادة فعالية النظام المصرفي في تحقيق الأهداف الاقتصادية المستدامة.

يتناول الفصل متطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري، مع تسليط الضوء على الإجراءات الضرورية لتحسين النظام المصرفي بما يتوافق مع التغيرات الاقتصادية العالمية. كما يناقش هذا التحديث على مستوى السياسات، وأهمية تعزيز الرقابة، ومراجعة المنظومة القانونية لضمان استقرار النظام المالي.

كما يعرض الفصل السياسات المقترحة لإعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري، والتي تشمل تحديث النظام المصرفي وتعزيز الشمول المالي، من خلال تقوية شبكة المصارف، رقمنة أنظمة الدفع، وتحسين بيئة السوق المالية. بالإضافة إلى تعزيز دور الرقابة البنكية ومكافحة السوق الموازية للعملة الصعبة.

إجمالاً، يؤكد الفصل على ضرورة تكثيف الجهود في تحديث النظام المصرفي من خلال إصلاحات هيكلية ورقابية، مما سيؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للمصارف الجزائرية وضمان استقرار النظام المالي في المستقبل.



خاتمة

إن عملية إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري تعتبر ضرورة حتمية لضمان استقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية في إطار العولمة الاقتصادية والتطورات المتسارعة التي تشهدها الأسواق المالية العالمية. وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذت في السنوات الأخيرة لتحسين الهيكل المصرفي وتحديث القوانين والتنظيمات المالية، إلا أن النظام المصرفي الجزائري ما زال يواجه العديد من التحديات، مثل هيمنة المصارف العمومية، ضعف الابتكار في القطاع المصرفي، قلة الشفافية، والمشاكل المتعلقة بالقطاع الموازي.

من خلال هذه الدراسة، تبين أن تأهيل النظام المصرفي يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية التي تشمل تحديث البنية التحتية للمصارف، تحسين سياسات الرقابة والمساءلة، تعزيز الشمول المالي، وتشجيع المنافسة بين القطاعين العام والخاص.

أولاً: نتائج الدراسة:

- تم التوصل إلى أن النظام المصرفي الجزائري بحاجة إلى إصلاحات قانونية جذرية لضمان تفعيل القوانين وتنظيم التعاملات المصرفية بشكل أكثر فعالية، مع ضرورة تحسين الإطار القانوني لتطبيق الصيرفة الإسلامية.
- تبين أن عملية رقمنة النظام المصرفي أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق الشمول المالي والوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين، خصوصاً في المناطق النائية.
- أظهرت الدراسة أن إعادة تأهيل السوق المالية من خلال تحسين أداء البورصة وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية يعتبران من أبرز العناصر اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثانياً: اقتراحات الدراسة:

1. تعزيز التنافسية: ينبغي على الحكومة إعادة النظر في الامتيازات التي يتم منحها للمصارف العمومية والتوجه نحو خلق بيئة تنافسية حقيقية، مما يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة بشكل أكبر في تقديم الخدمات المصرفية.
2. تحسين آليات الرقابة: يجب تقوية الرقابة الداخلية والخارجية على المصارف الجزائرية، باستخدام أدوات رقابية متطورة، وضمان التزام البنوك بالقوانين المالية والمصرفية المعتمدة.
3. تفعيل الصيرفة الإسلامية: ينبغي العمل على تفعيل النظام المصرفي الإسلامي كأداة مهمة لاستقطاب المدخرات في الاقتصاد الرسمي، وهو ما يتطلب وضع الإطار التنظيمي المناسب وتوسيع نطاق تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية مثل الصكوك.

4. رقمنة النظام المصرفي: يتطلب تحديث النظام المصرفي الجزائري رقمنة أنظمة الدفع والتحويلات، مما سيساهم في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف.

5. تطوير السوق المالية: يجب العمل على تحسين النظام القانوني للبورصة الجزائرية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وذلك من خلال تطوير منتجات مالية جديدة وضمان حوكمة الشركات في السوق.

ثالثا: آفاق الدراسة:

تفتح الدراسة المجال لمزيد من البحث في عدة جوانب، مثل تحليل تأثير الصيرفة الإسلامية على الاقتصاد الجزائري، دراسة أثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية في المناطق النائية، والتطرق إلى تأثير العولمة على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري. كما يمكن توسيع البحث ليشمل دراسة تجارب الدول الأخرى التي نجحت في إصلاح أنظمتها المصرفية وكيفية استفادة الجزائر من هذه التجارب في ظل التحديات المحلية والعالمية.

المراجع

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2013.
- 2- أحمد بن عبد الله، النظام المصرفي الجزائري: تحديات وإصلاحات، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2005.
- 3- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1991.
- 4- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1976، مصر.
- 5- حربي عريقات، إدارة المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 6- سهيلة فريد النبوي، التنمية الاقتصادية ودراساتها، الإصدار الأول، عمان: دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2000.
- 7- شاكرك القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 8- طارق الله خان، أحمد حبيب، إدارة المخاطر: قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.
- 9- عاشور عبد الجواد عبد الحميد، البديل الإسلامي للفوائد الربوية، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1990.
- 10- عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 11- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 12- عبد الناصر براني، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 2013.
- 13- كمال سي محمد، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
- 14- محمد الصربي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 15- محمد صبري هارون، أحكام الأسواق المالية، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 1999.
- 16- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط1، دار الميسرة، الأردن، 2008.
- 17- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007.
- 18- هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
- 19- يوسف القرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام، ط11، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1977.

ثانياً: المجالات المحكمة

- 1- استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد 263، 2018.
- 2- أشرف إبراهيم عطية، "تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات"، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد الثاني، العدد الثاني، المجلس الأعلى للجامعات، مصر، 2021.
- 3- آية عادل محمود عوض، "أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، جامعة بني سويف، مصر، 2021.
- 4- بوري صراح، براهيم آسية، "التكنولوجيا المالية كآلية لتطبيق وتعزيز الشمول المالي"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر، 2023.
- 5- بوعافية رشي، خميس مليانة، زويتة محمد صالح، "الصيرفة الإلكترونية - الواقع والتحديات"، مجلة اقتصاد الجديد، العدد 03، مايو 2011.
- 6- التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرنامج الخماسي (2019-2001)، مجلة الاقتصاد والمجتمع.
- 7- جمال الدين بن رجب، "حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بينه وبين الناتج المحلي"، صندوق النقد العربي، 2018.
- 8- حنان حمد فهمي حمد، "الدفعة الإلكترونية ودوره في تحقيق الشمول المالي"، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد 34، مصر، 2022.
- 9- دينا مختار صابر هاشم، "أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 23، العدد الأول، جامعة بور سعيد، مصر، 2022.
- 10- سليمان ناصر، آدم حديدي، "تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جوان 2015.
- 11- شهبون لامية، "الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، العدد 22، 2022.
- 12- صديقي أحمد، لولبية فوزي، "مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة تلمسان، 2023.
- 13- عمار فوزي كاظم المياحي، ليلي فوزي أحمد جعفر، "السياسات المصرفية الدولية، الشمول المالي والاستدامة المصرفية 2030"، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2020.
- 14- فضيل البشير ضيف، "واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الأول، جامعة الجلفة، 2020.
- 15- قيس عبد الرزاق أحمد وآخرون، "توظيف برامج الشمول المالي لتحقيق تنمية مصرفية مستدامة"، مجلة الوارث العلمية، المجلد الثالث، عدد خاص، جامعة وارث الأنبياء، العراق، 2021.

- 16- هدى زمولي، مطرف عواطف، "مكانة البنوك في ظل تطور الأنظمة المالية والمصرفية"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2021.

ثالثاً: المذكرات الجامعية والأطروحات

- 1- بلاغ سامية، "النظام المصرفي الجزائري"، جامعة الجزائر 03، 2006.
- 2- زرياحن محمد، "النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2012.
- 3- زعباط عبد الحميد، "البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2014.
- 4- عماري صليحة، "النظام المصرفي الجزائري"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022.
- 5- فطوم معمر، "توجهات النظام المصرفي الجزائري في ظل التحرير المصرفي"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2011.
- 6- لعونية بن زكورة، لخضر عدوكة، "إعادة الهيكلة البنكية: المفهوم، المبررات، الحلول، النتائج"، جامعة اسطنبول، معسكر.
- 7- محمد زميت، "النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية"، مذكرة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.

رابعاً: القوانين والتشريعات

- 1- الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966، المتضمن استحداث البنك الوطني الجزائري.
- 2- الأمر رقم 66-336، المؤرخ في 29 ديسمبر 1966، المتضمن استحداث القرض الشعبي الجزائري.
- 3- قانون 06-01 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك.
- 4- قانون النقد والقرض رقم 90-10، في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية رقم 16.
- 5- قانون رقم 2006 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المعدل للقانون 1986.
- 6- قانون رقم 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962، الجريدة الرسمية، 28 ديسمبر، 1962.

خامساً: الملتقيات العلمية

- 1- بربري محمد أمين، وطرشي محمد، "إصلاح النظام المصرفي الجزائري"، مؤتمر جامعة ورقلة، 2008.
- 2- بلعوز بن علي، كنوش عاشور، "واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح"، ملتقى جامعة الشلف، 2004.

- 3 صالح مفتاح، "أداء النظام البنكي الجزائري"، مؤتمر جامعة ورقلة، 2005.
- 4 ماجد صيد، فاطمة الزهراء رقايقية، "إصلاح النظام المصرفي والمالي الجزائري"، مجلة البشائر الاقتصادية، 2019.
- 5 محمد زيدان، "النظام المصرفي وتحديات العولمة"، ملتقى جامعة قلمة، 2001.
- 6 محمد لمين بن قايد علي، "عصرنة المنظومة المصرفية في الجزائر"، ملتقى جامعة الجزائر 01، 2023.
- 7 موسى عاشور، "التطور التاريخي للمنظومة البنكية في الجزائر"، ملتقى جامعة الجزائر 01، 2023.
- 8 نعيمة غلاب، زينات دراجي، "استراتيجيات التكيف البنكي"، ملتقى جامعة قلمة، 2001.

سادساً: المصادر الإلكترونية

- 1 اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر الجديدة، 1997.
- 2 أدوار ومهام بنك الجزائر/ <https://www.bank-of-algeria.dz>
- 3 موقع بنك الجزائر/ <https://www.bank-of-algeria.dz>